الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير -البيض-

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

- قسمالعلوم الاقتصادية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

العنوان:

أثر التنويع الإقتصادي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022

من إعداد الطالبين:

-علالي محمد عماد

-بلخير فضيـــلـــة

تحت إشراف الأستاذ:

د. قصابي شعبان

الموسم الجامعي

1445-1444ه/2024-2023م

ملخص باللغة العربية:

عالجت الدراسة اثر التنويع الاقتصادي على معدل التضخم في الجزائر، والتي تغطي الفترة الممتدة بين 2000 و 2022، و هدفت الى استخراج علاقة طويل و قصير الأجل بين التنويع الاقتصادي و ومعدل التضخم معبر عنه ب مؤشر التنويع الاقتصادي INDEX GDP معبر عن التنويع، وقد أشارت النتائج التجريبية إلى .جود علاقة طردية طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي من جهة ومعدل التضخم ، لكن هذه العلاقة صعبة نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمورد رئيسي للدخل. فلابد من تفعيل القطاعات والتكامل بينها ل زيادة مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي .

كلمات مفتاحية:

التنويع الاقتصادي، التضخم، البترول، النمو، الناتج المحلي الاجمالي.

ملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract

The study addressed the impact of economic diversification on the inflation rate in Algeria, covering the period between 2000 and 2022, and aimed to extract a long- and short-term relationship between economic diversification and the inflation rate, expressed by the economic diversification index (INDEX GDP), expressing diversification. The results indicated Experimental evidence indicates that there is a long-term positive relationship between economic diversification on the one hand and the inflation rate, but this relationship is difficult as a result of the national economy’s dependence on oil as a main source of income. The sectors must be activated and integrated between them to increase their contribution to the gross domestic product.

Key words:

Economic diversification, inflation, oil, growth, GDP.

الإهداء.

إلى أبي العطوف قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة، فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة التي لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى زوجتي أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلى أولادي فلذات الأكباد.

إلى جميع الأخلاء، أهدي إليكم بحثي العلمي.

فتح الله الهواري

الإهداء.

إلى من علَّمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلىأبيمنأعطىوما زال يعطي ويوجهه بنصائحه.

إلىإخوتي الأخلاء من ساندوني في حياتي وعلموني أن الحياة من دون ترابط وحب وتعاون لا تساوي شيئًا.

إلى زوجتي من ملأت حياتي بالتحدي، وتخطِّي الصعاب.

إلىأبنائيوقلبي النابض.

إن إنهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم، وأتمنَّى أن ينال رضاكم.

حريزات بن عامر

شكر وعرفان.

أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ المشرف الأستاذ الفاضل قصابي شعبان الذي أرشدنا لإنجاز عملنا هذا ولم يبخل علينا بتوجيهاته وارشاداته التي لولاها لما كنا قد أتممنا عملنا هذا جزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وتصحيح وتقويم مذكرتنا.

المحتوى	الصفحة
ملخص باللغة العربية	
الإهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي	03
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	03
الفرع الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه	03
الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه	06
الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وعناصره	07
المطلب الثاني: مبررات ونظريات التنويع الاقتصادي	10
الفرع الاول: مبررات التنويع الاقتصادي	11
الفرع الثاني: نظريات التنويع الاقتصادي	12
المبحث الثاني: مستويات وميكانيزمات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	13
المطلب الأول: مستويات التنويع الاقتصادي	13
الفرع الاول: تنويع الانتاج	13
الفرع الثاني: تنويع التجارة الخارجية	13
الفرع الثالث: تنويع القطاعات التنافسية	13
المطلب الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	14
الفرع الاول: اعادة الاعتبار للدولة	14
الفرع الثاني: المشاركة بين القطاع العام والخاص	15
الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي	16
المبحث الثالث :الدراسات السابقة	19
المطلب الأول: الدراسات المحلية	19
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	20
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم	
تمهيد	
المبحث الأول: تعريف التضخم، أنواعه ومحدداته	24
المطلب الأول: تعريف التضخم	24
الفرع الاول: على أساس الأسباب المنشئة له.	24
الفرع الثاني: على أساس خصائصه	25

المطلب الثاني: انواع التضخم	26
الفرع الاول: على أساس حدة الضغط التضخمي.	27
الفرع الثاني: على أساس الطلب	28
الفرع الثالث: أساس تدخل الحكومةو القطاع الاقتصادي	29
المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي للتضخم	35
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم	35
الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية	36
الفرع الثاني: النظرية الكينزية	37
الفرع الثالث: التفسير الحديث للتضخم	48
المطلب الثاني: العوامل المسببة للتضخم	58
الفرع الاول: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع	58
الفرع الثاني: التضخم الناتج عن التكاليف	61
الفرع الثالث: الأسباب الهيكلية للتضخم	63
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: الدراسة القياسية للتنويع الاقتصادي وأثره على التضخم.	
المبحث الأول : واقع التنويع الاقتصادي فترة 2020/1990	69
المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	69
الفرع الأول: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات	69
الفرع الثاني: إجراءات متعلقة بالاستثمار	71
المطلب الثاني: تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	72
الفرع الاول: برامج الاستقرار,التصحيحوالانعاش الاقتصادي خلال الفترة 1989-2004	73
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم وتطوير النمو2005- 2014:	73
الفرع الثالث :وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2014- 2022	75
المبحث الثاني: طبيعة التضخم في الجزائر وأهم مؤشراته.	78
المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2022	78
الفرع الاول: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2003	78
الفرع الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004-2022	79
المطلب الثاني: تقدير وبناء النموذج القياسي لأثر التنويع الاقتصادي علىالنموالاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	83
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الأشكال.

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1): اثار التوسع الاقتصادي على التوازن	39
الشكل رقم (2)الفجوة التضخمية عند كينز	44
الشكل رقم (3)العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز	47

الشكل رقم (4): تضحم الطلب عند كينز في حالة التشغيل الكامل	48
الشكل رقم (5): التضخم حسب تحليل منهج مدرسة شيكاغو	52
الشكل رقم (6): مراحل ارتفاع الاسعار حسب نظرية ميزان المدفوعات	55
الشكل رقم (7)التضخم الناتج عن الطلب.	60
الشكل رقم (8): التضخم الناتج عن التكاليف	61
الشكلرقم (9): تطورمعدلات *التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022*	68

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	72
الجدول رقم (2): تطور معدا التضخم في الجزائر 2000-2019	79
الجدول رقم(3) تقدير النموذج بإستخدام برنامج eviwes	87
الجدول رقم (4): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews	89
الجدول رقم (5): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews	89
الجدول رقم (5): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews	90

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1): تطور معدل التضخم ومؤشر التنويع الاقتصادي	ي

المقدمة العامة

تشهد العقود الاخيرة من القرن تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات في الاقتصاد العالمي ،خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة والتحولات السياسية من جهة أخرى ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الطبيعية الكافية بالسيطرة والسيادة المواجهة أمام زحم هذه التطورات. ويعتبر النفط اهم هذه الموارد وهو السائل المعدني الذي يحلو للكثير تسميته الذهب الاسود ،وهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها عالميا ومع كل الأهمية التي يحظى بها ،فانه يشكل نوعا من قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له.فعلى الصعيد الاقتصادي ،يشكا ارتفاع او انخفاض أسعار النفط بسبب الأوضاع السياسية العالمية وغيرها خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم ،لهذا فقد سعن العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتعلق بمستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المورد الواحد.

ان التنويع الاقتصادي يعد هدفا استراتيجيا في سياسات التنمية الاقتصادية في الدول منذ عقود ، وذلك من خلال العمل على الحد من الاعتماد الشديد على قطاع الطاقة بتطوير القطاعات غير النفطية واستخدام مصادر جديدة للإيرادات المصاحب للاعتماد الرئيسي على الصادارات النفطية ،جل النمو الاقتصادي مرتبط بشكل كبير بالنتائج التي يحققها القطاع النفطي وهذا ماجعل التنويع الاقتصادي إحدى أولويات الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية في العالم وخاصة الجزائر

اولا :الاشكالية الرئيسية .

بعد الاطلاع على الاطار العام للدارسة، نصل الى ابراز معالم اشكاليتها والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 ؟

وعلى ضوء هذا السؤال الرئيسي، يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- الى أي مدى نجحت الجزائر في تنويع قاعدتها الانتاجية؟

-ماهي طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر ؟

ثانيا: الفرضيات

لقد أفضت القراءة الأولية للموضوع الى الانطلاق من الفرضيات التالية :

- لايزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الاهداف بعيدة المدى.

- هناك علاقة عكسية بين التنويع الاقتصادي و معدل التضخم.

ثالثا: اهمية البحث

ان الخصائص التي يتميز بها مورد النفط من تقلبات اسعار النفط، باتت تشكل خطار كبير على الدول المعتمدة عليه، ومن هنا فان مناقشة قضايا التنويع بالنسبة لهذه الدول يعتبر السبيل الوحيد لمعرفة اثره على معدل التضخم

رابعا: اهداف البحث تسعى هذه الدارسة لتحقيق مجموعة من الاهداف من اهمها:

- التعرف على اهم المفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيض من معدلات التضخم .

- البحث عن الحلول الممكنة للتخلص من التبعية النفطية؛

- ايجادالاليات المناسبة لتجسيد استراتيجيات التنويع على ارض الواقع؛

- تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الاخيرة في إطار التنويع الاقتصادي واثرها على التضخم .

خامسا: اسباب اختيار الموضوع

توجد عدة اسباب منها ماهو موضوعي وآخر ذاتي دفعنا لاختيار هذا الموضو ع

1-اسباب ذاتية :

- الميول الشخصي لدارسة هذا الموضوع والرغبة في التعرف والبحث في مجال التنويع الاقتصادي معدلات التضخم.

- الرغبة في تسليط الضوء علىاهمية التنويع والتعرف على الجهود المبذولة لتحقيقه؛

- قناعتنا الخاصة بدور التنويع واثره على معدلات التضخم .

2- اسبابموضوعية :

- الاهمية البالغة التي يتمتع بها هذا الموضوع؛

- الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني لمثل هذه الدارسات؛

- بناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية .

سادسا: منهج الدارسة

،من اجل الالمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي العلمي والذي يعد احد مناهج البحث نظرا لملائمة هذا المنهج مع طبيعة واهداف الدارسة حيث يقوم هذا المنهج بدارسة هذه الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها بشكل دقيق ويعبر عن هذه الدارسة بشكل كمي وكيفي بالاستعانة بالجداول التوضيحية بغرض اعطاء مصداقية للافكار التي عرضت وكذلك استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل معطيات هذه الجداول وتقييم نتائجها ، وبطبيعة الحال كل ذلك سيؤدي الى استقراء اهم الاحداث الحالية للاقتصاد الجزائري والبحث عن سياسات بديلة للاقتصاد .

سابعا: حدود الدارسة

- الإطار المكاني: سلفا ارتأينا ان تخص الدارسة الاقتصاد الجزائري

- الإطار الزماني: التركيز في مجمل الدارسة انصب على الفترة الممتدة من2000-2022

تقسيمات الدراسة:للإجابة على الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية السابقة قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول كان معنون الاطار المفاهيمي والنظري للتنويع الاقتصادي، قسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول كان معنون الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي قسمناه لثلاث مباحث.

الفصل الثاني كان معنون الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم، قسمناه إلى ثلاث مباحث الفصل الثالث كان عبارة عن جانب تطبيقي أخذ عنوان الدراسة القياسية للتنويع الاقتصادي وأثره على التضخم قسمناه لثلاث مباحث تناول واقع التنويع الاقتصادي والتضخم في الجزائر والدراسة القياسية بينهما من دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة والثالث كان دراسة قياسية بالاعتماد على برنامج evwies 10.

وختمت هذه الدراسة بخاتمة عامة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

تمهيـــــــــــــــــــد

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الأهداف والأولويات التي تسعى لتحقيقه معظم دول العالم، كونه يعد مسألة اقتصادية تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد خاصة تلك التي تعتمد على المورد الواحد في تمويل اقتصادها، ما يجعل من اقتصادها معرض للتقلبات والتغيرات التي تحدث سواء على المستوى فسياسة التنويع تقوم على وضع آليات تعمل على دعم لبعض القطاعات ، المحلي أو على المستوى العالمي الأساسية التي تتبناها كل دولة من أجل أن تدر عليها موارد مالية تمكنها من الحصول على الدعم المالي وتنوع مصادر تمويل الاقتصاد. وبالتالي أضحى التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة موزعة على مجموعة قطاعات تشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، وبناء على ذلك قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي .

المبحث الثاني: مبررات ونظريات التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يمثل التنويع الاقتصادي المدخل الرئيسي لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد لدخلها، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وعلى هذا الاساس سنحاول في هذا المبحث ابراز أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى كل من مفهوم التنويع الاقتصادي، أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه، محددات التنويع الاقتصادي وعناصره .

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه .

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، فهناك من يربط التنويع الاقتصادي بالإنتاج ومصادر الدخل وفي ، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادارت السلعية ، الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع هو تنويع فقط لقطاع الصادارت، بينما تنويع السلة للسلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادارت غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات. [1]

على هذا الأساس ندرج فيما يلي التعاريف لهذا المفهو م يعرف التنويع على أنه : "عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيادرات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، اذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي الى رفع مع دلات النمو في الأجل الطويل".[2]

كما يعرف أيضا على أنه:" عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية من خلال التنمية قطاعات غير النفطية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"[3]

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فان التنويع الاقتصادي" :يمثل العملية التي تسمح للاقتصاد بأن يكون لا خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة على القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة مما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة للبلد. والشكل الموالي يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي.: رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

1 -لعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أدرار–احمد دراية . 12ص ،2017،2018

2- .ضيف أحمد، عزوز أحمد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 2 . 22،ص 2018،جامعة البويرة ،الجزائر ،19العدد

[3]أسماء بللعما، دحمان عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المثدرة للنفط، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3 .11،ص 2020الحميد بن باديس، مستغانم

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي نوعين رئيسين :

1-تنويع الهيكل الإنتاجي : يرى الاقتصاد الجزئي أن المؤسسة تسعى إلى تنويع أنتاجها من خلال انتاج سلع جديدة دون التخلي عن السلع الأصلية مما يجعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وتنافسية، أي الاعتماد على عدد كثير من الأنشطة المختلفة والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيات والمهاارت.

أما الاقتصاد الكلي فيرى أن تنويع الهيكل الإنتاجي يتم بمساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة وتوليد الناتج والدخل الوطني من خلال مساهمة كل قطاع الخدمات، القطاع الفلاحي والصناعي في بلوغ المستوى المطلوب [1]

إن تنويع الإنتاج بشكليه يأخذ أحد الشكلين الآتييين:[2]

- التنويع الأفقي: يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة كقطاع البترول .

- التنويع العمودي: يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزارعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

2-تنويع السوق والتجارة الخارجية(الصادارت :) يعد تنويع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح اليها كل الدول لاسيما وأن الاعتماد ، المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا منها يحمل مساوئ واضحة على الاقتصاد الوطني حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد على عكس ما لو كان هناك مزيجا متنوعا يسمح بوجود طلب أكثر استقارر في الأسواق الأخرى وعلاوة على ذلك هناك وفوارت خارجية يمكن ، جنيها من خلال الوصول الى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية وفتح منافذ تصدير محتملة، والمنافسة الجديدة وعلاوة على ذلك فان التصدير الى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا وعلى صعيد آخر تتصف الدول المتقدمة صناعيا بالتنوع الشديد في اقتصادياتها ما يعكسه التناسق والتناغم الموجود بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومدى تكاملها في حين تتسم الدول المتخلفة في التخصيص في انتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات لها.[3]

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

1-زرموت خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، العدد 1 . ص1187 ، 2017 ،جامعة الجزائر03

2-.إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، الطبعة01 2011 ص 79 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن

زرموت خالد، المرجع السابق، ص-3. 1188[3]

يرى الكثير أن التنويع يقود الى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية -تقليل المخاطر الاستثمارية يسهم التنويع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية[1]

-تقليل المخاطر الاستثمارية يسهم التنويع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية؛

-تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على انتاجمنتج واحد أو قليل من المنتجا ت؛

-تقليص المخاطر المؤدية الى انخفاض حصيلة الصادارت فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادارت من النقد الأجنبي، مما يؤدي الى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

- زيادة إنتاجية أرس المال البشري لمال البشري يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل وأرس ، ويؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

-تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي ضعف التنوع الى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- رفع معدل التبادل التجاري يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة والى الأسواق العالمية مع استقرار ، وارتفاع أسعار الواردات الى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري

-زيادة القيمة المضافة، يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر .

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، الى أن حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي الى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها :

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية كعامل مواد للدخل لمواجهة حالة نضوج المواد أوتناقصها؛

- تفادي التذبذب في أسعار المواد وبالتالي الإيارادات العامة والنفقات العامة؛

- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادارت والحد من الواردا ت؛

- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أم بشرية؛

- تحقيق الاستقرارللميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادارت.

2-.بنفريحةنجاة،نصاحسليمان،واقعالتنويعالاقتصاديفيالدولالعربية،عرضتجاربعضالدول،المجلة3 . العدد 01،جامعة الجيلالي 01 بونعامة(الجزائر) 2020139العدد

- توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن ثم زيادة التصدير؛ - الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية [1]

الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وعناصره

أولا: محددات التنويع الاقتصادي من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي نجد :

- التدخل الحكومي: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي الحكومي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها بارمجالانفاق ، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون الحكومة فيه قادرة على تنفيذ بارمجالانفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الانفاق العام بتنويع مصادر الدخل، دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية، ومن بين الإجارءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجارءات الإدارية التي تخص التجارة بما يسهل على المنتخبين المحليين تصدير ما ينتجونه.

كمثال حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي، نذكر حالة دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، أين تدخلت حكومة هذا البلد بسرعة من خلال طلب مليار دولار من البنك الافريقي للتنمية، بحيث تم تخصيص جزء من هذا التدخل 1.5مساعدة قدرها وضع استراتيجية لتنويع اقتصاد البلد[2].

- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوار هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة كالابتكار للاقتصاد في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية ، القوية عبر انشاء سياسات صناعية تجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شركات قوية مع القطاع الخاص.

يعود الارتباط بين التنويع واشراك القطاع الخاص الى سببين:

- يتطلب استخراج النفط أرس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل وبالتالي ينظر الى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص العمل.

- مشاركة القطاع الخاص التنويع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي اذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة اليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات الى مجتمعات المعرفة.

-الموارد الطبيعية: من بين العوامل التي تقود للتنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادارت والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد العديد من الدول الافريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص الإنتاج والمتاجرة من السلع مع الأسواق الافريقية والعالمية

1-صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012 1 ، رسالة ماجستير2014 /2013 ، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ص 15.
1-كوري سيدي أحمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية . 2012 /2011 ، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، ص64

القدرة المؤسساتية والموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية والقدارت المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدارت المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء ، إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية .ل دفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية[1]

ثانيا: عناصر التنويع الاقتصادي

باعتبار أن التنويع الاقتصادي يتضمن أساسا الحد من الاعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل ، ويعني ضمن تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها وتفعيل دورها في العملية التنموية فان أهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي:[2]

1- التنويع الاقتصادي " تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية" : ان اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية لمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يشكل خطرا يهدد مصيره، لاسيما إذا كان الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها ،أو أجل نضوجها محدود، أو أن سعرها وعوائدها ، معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (كالنفط على سبيل المثال) وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

2-التنويع الاقتصادي " عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل": يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة صلبة مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى إنتاج احتياجاتهم تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل ، الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية .

3-تنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني: يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية تربطها علاقة متداخلة ومتشابكة وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الإنتاجية المعتمدة كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل أساسي بالنمو ، الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد اذ أن تحديد التناسبات الضرورية بينها(هذه الأجزاء) يمكن أن يؤدي الى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وفروعه المكونة له، والأهم في ذلك معرفة مدى توجه التحول البياني لصالح التكافؤ . والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الاقتصادي ،

4-التنويع الاقتصادي " عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية" :ان التنويع هو العملية التي تهدف الى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد وذلك عندما تتحقق حالة تناسب ، في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك، كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والانتاجية ، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي ، بما يؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق ، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

---

[1] بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص. 27.26

[2] صادق هادي، دور التنويع في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية .مرجع سبق ذكره ص.13-14

5- التنويع الاقتصادي" عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية" :ان التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تاركيب الإنتاج ، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفارد من خلال احداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من انتاج وتصدير المواد الأولية الى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية الى الأمام وبالتالي فان نجاح التنمية مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي سوف يحدث في الهيكل الاقتصادي.

6- التنويع الاقتصادي" توسيع المشاركة في جهود التنمية" :ان التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تنتج مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع ويكون مستقرا وكفؤا يتضمن مبادئ وأهداف واضحة ، تعمق التكامل والتماسك ، الاقتصادي والاجتماعي ويلعب دوار محوريا وايجابيا وهذا النظام لا يكون الا من خلال ، إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية سواءا على المستوى ، ، القطري أو الإقليمي وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية الى أقصى حد ممكن وفي كل لمجالات.[1]

المطلب الثاني :مبررات ونظريات التنويع الاقتصادي

يحتوي هذا المطلب على أهم المبررات التي دفعت الدول لتبني استيراتيجية التنويع الاقتصادي، كما سنتعرف من خلاله على اهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي .

الفرع الاول :مبررات التنويع الاقتصادي

ان التحديات الأخيرة التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دارسة هذا الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها، ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبرارت التنويع الاقتصادي والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ يؤدي التنويع الاقتصادي الى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض اليها الهيكل الإنتاجي فعندما يرتبط اداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط، الغاز) أو سلعة زارعيه (كالبن، الرز) ...الخ، فأي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي الى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي وبالعكس من ذلك فان تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي جيد.
- ✓ يؤدي التنويع في القطاعات الاقتصادية الى تنويع مصادر الدخل، وبالتالي التخلص من ظاهرة المرض الهولندي والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادارتها النفطية، والذي يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود الى ارتفاع السلع المحلية، مما يؤدي الى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع المحلية ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية، أما عندما تتنوع الصادارت فان مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادارت سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي الى تقليص الخسائر الناجمة وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري وهذا ما يؤكد العلاقة الإيجابية ، عن تقلب أسعار السلع المصدرة من تنوع الصادارت والنمو الاقتصادي .

---

[1] صادق هادي، المرجع السابق ص13-14.

1-.جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2008-2012) اطروحة دكتوراه علوم التسيير تخصص الإدارة المالية ، 2021/2020 جامعة الجزائر3 ص-16-17

- ✓ التنويع الاقتصادي يؤدي الى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادارت بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد، والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادارت من النقد الأجنبي، مما يؤدي الى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ونلاحظ ذلك جليا من خلال الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط بسبب زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية مما يؤدي الى انخفاض الطلب على ، النفط وبالتالي الانخفاض في صادارته.
- ✓ التنويع في القطاعات الاقتصادية يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دوار مهما في تحقيق عائدات كبيرة . ونستنتج مما سبق أن التنويع الاقتصادي يؤدي الى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادارت والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية.

الفرع الثاني : نظريات التنويع الاقتصادي

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك من الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر ويمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصاديات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية عن مر الزمن ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الاطار نجد كل من [1]:

- (آدم سميث 1776)اعتبر آدم سميث ان تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر. أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد أ مثلا لا ينتج سوى المنتجات ه والبلد ب ، ينتج سوى منتوج ي ولكن على العكس فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، كما أن التخصص بشكل اجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى العمل ولقد أدى تقسيم ، الى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارت وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.
- : (جوزيف شومبيتر1912) اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي الى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة وهي الظاهرة التي وصفها بأنها التدمير الخلاق Destrusioncreative . "
- (Pasinetti . باسينتي1983 -1981)أظهر باسينتي وفقا لأفكار كارل ماركس بأن "التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة الى بطالة وقيود من جانب الطلب لذا يحتاج النظام الأرسمالي الى الابتكار والتنويع باستمارر.
- (jane jacobs جان جاكوبس 1969): حدد جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للابداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو .

وكخلاصة قد أظهرت النتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت التجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع، حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج .

المبحثالثالث :مستويات وميكانيزمات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

المطلب الاول :مستويات التنويع الاقتصادي

يمكن أن نميز عدة مستويات للتنويع الاقتصادي أهمها:

[1]-موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 138-141.

أ-تنويع الإنتاج: يمكن تنويع الإنتاج في اتجاهين :[1]

1-جانب الطلب: المتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف الى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

2-جانب العرض :الذي يتمثل في تنمية تراكم أرس المال البشري وأصلاح القطاع العام وتشوهات سوق العمل ، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا على القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، عموما فان تنويع هياكل الإنتاج تمثل تحديا بعيد المدى يتطلب مايلي: تنمية تراكم أرس المال البشري وإصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية .

ب-تننويع التجارة الخارجية: يرتبط تنويع التجارة الخارجية الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها من خلال دارسة التنويع السلعي للصادارت ودارسة طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه تؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فان هيكل الصادارت يكون الحل الأمثل لاستمرارها وهنا يقصد بعملية توزيع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها .

ج-تنويع القطاعات التنافسية: الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل انتاجا على المستوى الدولي . وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية ،

د-تنويع الأصول: يتم تقسيم أصول أي دولة الى3 أنواع:

- الطبيعية كالغابات والأارضي.

- المنتجة كالاستثماارت المادية وأرس المال البشري وأرس المال الاجتماعي

- غير الملموسة كالمؤسسات الوطنية وحكم القانون

ه- تنويع الأسواق: بمعنى فتح أسواق جديدة لزيادة القدرة التنافسية الدولية عن طريق التحركات الدولية لمختلف السلع والخدمات والتي . تتمثل في القطاعات الإنتاجية كالفلاحة، الصناعة، والسياحة لزيادة الكفاءة الاقتصادية .

أخيرا نقول أنه لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي يجب على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.[2]

المطلب الثاني :ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

يمثل تنويع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فعليه هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، لاسيما عندما كان انتاجها من النفط لايزال وفيرا ويكفيها لفترة طويلة، ولهذا طرحت العديد من الميكانيزمات أو الآليات التي يتوقف عليها نجاح مستوى التقدم الاقتصادي ، التنويع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد لآخر وذلك تبعا للتوجهات الايدولوجية والاجتماعي بالإضافة الى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية للدولة وكذا العالمية لاسيما في جانبها الاقتصادي من بين هذه الآليات نذكر مايلي:

- حمد بكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015 ص [1]6

-إعادة الاعتبار للدولة التنموية: اذ تعتبر الدولة التنموية التي تستطيع اطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وانما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام و التدخلي والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الارشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية وهناك العديد من الأمثلة والأدلة الإحصائية التي توضح أهمية دور ما يسمى " الدولة المحفزة" في احداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف الى تحقيق تحول نوعي في البيئة الاقتصادية، والتركيبة القطاعية للاقتصاد (تنويع الاقتصاد)، الأمر الذي ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادارت .

-المشاركة الفعالة بين القطاع العام والخاص: ان العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية ، ، يعد ذلك من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي بالنظر الى أن حدوث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة كأنشطة البحوث والتطوير -على سبيل المثال- يؤدي الى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق، إذ أن علاقات الترابط والتكامل بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى من النمو تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وليس فقط داخل الأسواق الأمر الذي يقود الى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي ت ربط مختلف أجزاء الاقتصاد القومي ..

-برامج الإصلاح الاقتصادي: يعرف الإصلاح الاقتصادي الى ترك إدارة النشاط الاقتصادي الى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي، بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع ويصبح ذلك مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد الدولة من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم جامح، ارتفاع درجة الحماية، سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته ، وديون خارجية كبيرة ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح ، الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية (الداخلية والخارجية تكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)وذلك بهدف القضاء والتقليل من حدة الأزمات والاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الاقتصادية وعاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني، اذ لا تنحصر هذه الاستثمارات وتعبأ لمواجهة ضيق السوق وبالتالي الاستفادة من الوفرت الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط الأفقي والعمودي بين الفعاليات الاقتصادية فحسب وإنما تتدفق هذه الاستثمارات لتأمين حاجة القطاعات الاقتصادية من المنتجات السلعية والخدمية بينيا، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة الاستثمارت تعد مؤشار من مؤشارت الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستثمارت المباشرة تلعب دوار أساسيا في توفير الخبارت الإدارية، التقنية العالية والأسواق وزيادة الصادارت والإنتاج وتنويعه . [1]

الصناعات الصغيرة المتوسطة: أدت التحولات والتطوارت التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الى انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم خلقت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت التطوارت في ذات الوقت تقريبا مع ثروة المعلومات والتطور التقني الهائل الذي أدى الى إمكانيات الإنتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف ماركز التصنيع في العالم ، حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات و وفوارت الحجم الكبير الى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت الى تقليل

[1].بوخاتم صديق، بن مريم محمد، أثر التوزيع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية. خلال الفترة 1980-2018 ص.46 47 ،جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر 02 ،.

أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على أساسها المصانع الكبيرة ، وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي، ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب على اعتبار أنها تلعب دوار كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، تقدم اليها الخدمات، كما أنها تساهم أيضا في تساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار الى كافة المناطق والمواقع، بما يساعد على. اخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية، البشرية، العلمية لعملية التصنيع.[1]

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي :[2]

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها

- معدل ودرجة التغيير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، اضافة الى زيادة أو انخفاض السهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن نجد من عدم الاستقارر هذا مع مرور الزمن.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد الأهداف للتنويع هو تقليل الاعتمادات على إيارادات النفط على مر الزمن، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية ، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية .

- نسبة الصادارتغير النفطية الى مجموع الصادارت، والعناصر المكونة للصادارت غير النفطية وبصورة عامة، يدل الارتفاع المضطرد للصادارت غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة اذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادارته.

- تطور اجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يفرز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة مهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي .

- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه .

قياس درجة التنويع الاقتصادي:إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتته واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات مقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي هناك عدة مقاييس يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الاقتصادي من أهمهم:

□عامل "ه□فندال-ه□ □ان للتنويع الاقتصادي اعتمادا على توزيع ستة متغ□ات وهي : الناتج ا□لي الإ□ا□ الصادرات ، الواردات ا□كومية، إ□ا□ تكوين رأس ا□ال الثابت وقوة العمل وهي كالتا□ :

-التنويع □ النشاطات الإنتاجية (الناتج ا□لي الإ□ا□) :يعتمد □ليل تنويع الناتج ا□لي الإ□ا□ على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الثابتة لثلاثة عشر قطاعا ، وهي :الزراعة والغابات وصيد السماك ، التأم□

[1] عمر مرزوقي، شهيناز كشرود، مرجع سابق، ص272.

[2] -اللجنة الإقتصاديةوالإجتماعية لغربي أسيا، التنويع الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، 2001،ص12 الأمم المتحدة- نيويورك

والعقارات التعدين غ النفطي ، الصناعات التحويلية ، الصناعات البتروكيماوية ، تكرير النفط، الزيت ام، . ، وخدمات الأعمال وا دمات الاجتماعية والشخصية، ا دمات ا كومية.

- التنويع الصادرات: يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغ ات بنية الصادرات فلا يكفي أن صل ، تغ بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إ قيق أهدافه الإستراتيجية التنويع الاقتصادي ويأخذ التنويع الصادرات أ ية بالغة الاقتصاديات النفطية ال ترتكز على تصدير النفط ام ، والغاز الطبيعي فبقدر ما يكون التنويع الصادرات مهما وملحوظا بقدر مايكون الاقتصاد قد كن من تنويع نشاطاته انافسة التجارة الدولية إذ إن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، ،يع أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات الية دون القدرة على انافسة الدولية لذلك تز أ ية قيق اقتران التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.

- التنويع الواردات [1]: ثل التنويع الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوط يستورد من الع ارجي السلع وا دمات ال لا ينتجها بصورة تنافسية ، فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوط من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه انتجات التقنية ،

- التنويع الواردات [2]: ثل التنويع الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوط يستورد من الع ارجي السلع وا دمات ال لا ينتجها بصورة تنافسية ، فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوط من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه انتجات التقنية ، أو لعدم ملائمة الظروف ناخية لإنتاجها أو لأن تكاليف إنتاجها لية تفوق أسعار ستورد منها الوط مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج قارنة مع أسعار الواردات ، وذلك فإن تطور بنية الواردات ثل تغ يكل الإنتاجي للاقتصاد ،

- التنويع الإيرادات كومية [3]:

تلعب الإيرادات كومية دورا مهما تنويع القاعدة الاقتصادية، ففي ملكة تعتمد الإيرادات كومية بشكل كب على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق كومي الذي يعد رك النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العاية، وعلى حجم الطلب من النفط، وبالتا فإن التنويع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد الإرادات كومية غ النفطية إ موعة الإيرادات كومية.

التنويع إما تكوين رأس ال الثابت:

يعد إما تكوين رأس ال الثابت من تغ ات همة ال تز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يز توجهات الاستثمار، وبالنظر إ طبيعة الاقتصاد عتمد على

دوح عوض طيب،التنويع والنمو الاقتصاد السعودي،ؤر الأول لكليات إدارة الأعمال امعات دول لس التعاون لدول ليج العر
[1] سنة2014 ص10-14

دوح عوض طيب،التنويع والنمو الاقتصاد السعودي،ؤر الأول لكليات إدارة الأعمال امعات دول لس التعاون لدول ليج العر
[2] سنة2014 ص10-14

[3] دوح عوض طيب،التنويع والنمو الاقتصاد السعودي ، مرجع سابق ص 16-17

النفط، فمن ا□فيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز □ قطاع مع□النفط مثلا ، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على □يع القطاعات الاقتصادية، للوصول إ□ هذا ا□دف.

الفرع الرابع :مقومات □اح التنويع الاقتصادي

: □تاج التنويع الاقتصادي العديد من ا□قومات ا□همة منها

- ا□تابعة ا□ستمرة والشاملة □طط التنمية وأهدافها □ □قيق التنويع الاقتصادي والتغلب على العقبات الـ□ تواجهها، ولا شك أن ا□تابعة ا□كومية ا□ستمرة والتقييم الدائم والشامل □دوى ا□شروعات والتحديات الـ□ تواجهها □ثل ضمانة أساسية لاستمرار تلك ا□شروعات □ □قيق أهدافها □ أجال زمنية □ددة .

- زيادة حجم الاستثمارات □ القطاعات التنموية غ□ النفطية

- الاستثمار □ □ال ا□شروعات الصغ□ة

- أ□ية □قيق الشراكة ب□ الدولة والقطاع ا□اص □ عملية التنمية ودور القطاع ا□اص التزايد □ ا□سا□ة بنسبة أعلى □ التنمية والاستثمار □ ا□شاريع غ□ النفطية.

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

يهتم هذا المبحث بالدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ،قد تم التنويع فيها من بحوث علمية محلية وأخرى أجنبية،ومقالات محلية .

المطلب الأول: الدراسات المحلية

أولا:قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة من 1990 – 2015)، حيت أراد من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية استراتيجيه التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي في الجزائر التي تعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات كإيراد في خطر عدم استقرار في ظل ا يار أسعار النفط .وفي المقابل أتبت نتائج إن العلاقة بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي عكسية في الآجل الطويل ألان كلما زاد مؤشر التنويع فانه يعني انخفاض في درجة التنويع. وينعكس سلبيا على معدلات النمو، وبذلك تكون علاقة بين تنوع والنمو طردية. ولكنها ضعيفة وذلك يرجع لعدم تفعيل قطاعات مختلفة وتشابكها في ما بينها للمساهمة في النتائج الحلي الإجمالي

ثانيا: إستراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية، تيطوم ايمن، سعادة السعيد ، دراسة حالة الجزائر، تمحورت إشكالية الدراسة حول ماهي استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية؟ وماهي الحلول الممكنة والمتاحة لمواجهة تقلبات أسعار النفط والتخلص من تبعية النفطية؟

أفادت نتائج الدراسة بان الجزائر او أي بلد ريعي ان يفكر في تفعيل استراتيجيه تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي وعلى الجزائر بذل مجهود في استغلال وتطوير الطاقات المتجددة ،وتخفيض مبالغ معتبرة لتشجيع الاستثمار في مجال**ثالثا:** زهير عماري ،رفيق سعدوي، عنتر بونياره ،"اتر مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو خارج قطاعالمحروقات باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-

2019) حالة الجزائر مع الإشارة الى التنويع النرويج، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، مجلد 12، العدد 1 (2021)، حيث أراد الباحتين الى تقسيم جهود الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي، و إبراز اثر مؤشرات التنويع على النمو خارج المحروقات .حيت بينت دراسة القياسية على أجود علاقة على المدى الطويل بالنسبة للعمالة بينما مؤشر رأسمال والتنويع الاقتصادي وليس لهما اثر على النمو الاقتصادي خارج المحروقات. اما على مدى قصير الأجل أن مؤسسة التنويع يؤثر على النمو خارج قطاع المحروقات.

رابعا:سعود غالي صبر، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق من (1980-2017) مجلة العربية للإدارة، مجلد 41، العدد2، يونيو 2021 حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة دور القطاعات الاقتصادية الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ومدى إتباعها سياسة التنويع الاقتصادي حيث بينت الدراسة النظرية أن الاقتصاد العراقي يعاني اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية وبذات النفط وحسب الدراسة القياسية تشير إلى أن تأثير القطاع النفطي على النمو الاقتصادي أعلى بكثير من قطاعات الأخرى، وعليه يمكن الاستفادة من عائدات القطاع النفطي في تحقيق تنمية وتنويع، والت و زيع الاستثمار في قطاعات الأخرى في المدى الطويل.

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية أولا:

GodwimEssamgEsu. UbamgUdomwor. EsonomicDiversifictiom and Economic Grith;Evidence from Nigeria VOL.6.INO.16.2015

هدفت الدراسة للإجابة على المشكل المفروضة في دولة نيجيريا ،إلى أي مدي يمكن ان تكسب نيجيريا من تنويع في اقتصادها. الدراسة القياسية ثم فيها استخدام معامل تصحيح الخطأ " ECM" ومعرفة مدى قدرة نيجريا على تحقيق مكاسب مستدامة على الآجلين الطويل و القصير بواسطة هذا آلية ومنخلال هذا الدراسة توصل الباحتين إلى:

- أن إهمال قطاع صادرات خارج محروقات التي يمكن أن تساهم في تنويع قاعدة الواردات النيجرية.
- اعتماد على النفط كصادرات ذات عائد وعدم استغلال أرباح في التنمية الاقتصادية.
- وإضافة الدراسة إلى العمالة في دولة نيجرية متوفرة ،هما مما يشير إلى العمل في الاتجاه لايجابي.

ثانيا:

Evidemce of CoimtegratuonqndTourismamdecomomicgrowth in Algeia .Rachid Algiers Chonkri and Satourysis/Bemzarour. Cousqlamalumiversity3

هدفت هذه الدراسة القياسية باستخدام برنامج EVIEWS إلى إظهار العلاقة بين التنويع الصادرات و النمو الاقتصادي باستخدام" ARDL" وشملت هذه الدراسة المتغيرات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي مشار اليه

بحرف "ص" رأس المال الثابت

المشار اليه بحرف "ك"

متغير JHH و NPX حيث توصلت إلى النتائج التالية بعد دراسة علاقة بين متغيرات إلى انعلاقة كانتايجابية وهامة بالنمو الاقتصادي في تونس.

متغير التنويع الصادرات اظهر في النتائج الدراسة أن تصبح الدولة التونسية اكبر كفاءة في عملية تنويع الصادرات (منتجات التصدير) وكذلك أظهرت النتائج بواسطة قراءة المخرجات أن الزيادة في عدد السلع و خدمات المصدرة قد ساهمت بطرية ايجابية وهامة في النمو الاقتصادي.

ثالثا: Amar AhmadovK. PohiticalDetmimants of Econonic
Natueral Resource – Rich Developimg DiverificatiomimCou;tries.May4.2012
هدفت هده الدراسة إلى فهم سبب تمكن بعض البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية من تنويع اقتصادهاوفشل بعضها رغم تقارب حيت اعتد الباحث في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات ومؤشرات ،اعتماد على مقياس التنويع الاقتصادي بمؤشر لتركيز الصادرات.

توصل الدراسة إلى أن الاعتماد على البترول هو عاتق قوى أمام التنويع القدرة التنفسية للمشاركة و احتكاك لها تأثير ايجابي وقوى على التنويع الاقتصادي.

المعنونة رابعا: دراسة

Export DiversificatonandEconomicGrowth

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية تنويع الصادرات في زيادة النمو الاقتصادي للدولة النامية، وكذا مساعد ا على التغلب على عدم الاستقرار أو الأثر السلبي لمعادلات التبادل التجاري ،بحيث قام الباحث بتقديم نموذج البسط للنمو سولوSolow من أجل معرفة العلاقة بين تنويع الصادرات والدخل الفردي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين كل من المتغيرات مع معامل ارتباط أكثر من 51.0(2008، Hesse)

خلاصة الفصل:

نستخلص من الدارسة في هذا الفصل بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي ، الى ان التنويع الاقتصادي عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وذلك بتصدير قائمة موسعة من السلع والخدمات وهو ضرورة حتمية بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من لعنة الموارد والتي تعتمد على النفط كمورد اساسي لها، وهذا الاخير يؤدي الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهو يمكن بدوره من الرفع من معدلات النمو الاقتصاد ي وبالتالي فان ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي يؤدي بالمقابل الى استقرار معدلات النمو في المدى الطويل ومما لا شك فيه ان تجارب بعض الدول العربية والدولية الرائدة في مجال التنويع بمثابة دروس يمكن الاستفادة منها عند صياغة وتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي

الفصل الثاني:

الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم

الفصل الثاني: الإطار النظري والتفسير الاقتصادي لظاهرة التضخم.

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،واكتست أهمية بالغة فيالفكر الاقتصادي على مر العصور، فتعددت النظريات الاقتصادية المفسرة لها بتعدد المدارس الاقتصادية، وعلى اختلاف نوع التضخم ومصدره.

المبحث الأول: تعريف التضخم، أنواعه ومحدداته.

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي اتفق الاقتصاديون، على عدم وجود معنى واحد أو مفهوم محدد لها حيث اختلفت تعاريفه باختلاف البيئات الاقتصادية، والأوقات التي يظهر فيها، فالتعريف الذي تبناه مفكرو القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي ساد في القرن العشرين، كما أن التعريف الذي ساد أثناء الحرب العالمية الأولى، يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها، وبالتالي تعددت مفاهيم التضخم، وتعددت أنواعه كذلك.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الاقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له. وفيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه التعريفات.

أولا: تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

اعتمدت بعض الكتابات الاقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر؛ ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أن: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في لمستوى العام للأسعار".[1] بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل لفيشر:

$$M.V=P.T$$

وذلك على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادلT .

ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعامة ميلتون فريدمان، أنالنقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي.[2]

[1] غازي حسين عناية ،التضخم المالي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،1985، ص .14.

[2] . زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي ،أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ،2003، ص .246.

كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق".[1]

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه: "هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج"، أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل".[2]

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم الأسباب المنشئة للتضخم في: زيادة الكتلة النقدية زيادة تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

ثانيا: تعريف التضخم على أساس خصائصه.

يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه، والتي من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار .

ومن الأمثلة على ذلك، تعريف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما".[3] كما يمكن تعريف التضخم بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد".[4]

وبدوره "ج. أوليف "(G.Olive)، عرف التضخم على أنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى".[4]

كما يعرف التضخم أيضا من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي: "التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار".[5]

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد. وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:[6]

- إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما؛
- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

---

[1]. مجدي عبد الفتاح سليمان ،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع ،2003، ص 33.

3. Bali Hamid, inflation et mal-développement en Algérie, (Alger : OPU, 1993), p. 70.

[2]. غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 20.

[3]. خالد الوزني، أحمد الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6 عمان، دار وائل للنشر ،2003، ص 249.

[4]. Janine Brenoud, Alain Geledan, dictionnaire économi .197.

[5]. عادل أحمد حشيش ،أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1992ص 201.

[6]. محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2011/1999" مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، لعدد 14، الدنمارك ،ص 253.

مما سبق، يتضح أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وتدني القدرة الشرائية، ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها، أو زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابلها زيادة حقيقية في الإنتاج مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي.

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

من التعريفات السابقة لظاهرة التضخم، نجد أن هناك اختلافات عديدة في وجهات النظر حول هذه الظاهرة .وتفسر هذه الاختلافات بوجود عدة أنواع من التضخم تصنف حسب عدة معايير، وتشترك هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا.[1] وسيتم فيما يلي استعراض أهم أنواع التضخم بالاعتماد على عدة معايير:

أولا: على أساس حدة الضغط التضخمي.

1. التضخم الزاحف: يعرف التضخم الزاحف بأنه: "ارتفاع في مستوى الأسعار لا يؤدي إلى انحراف الأسعار أو لمداخيل بحدة."[2] ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن ،وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا. وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي؛ويعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، ويرى Kent أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن3% سنويا إنما يعتبر تضخما زاحفا، ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.[3]

2. التضخم الجامح: يعرف التضخم الجامح اصطلاحا على أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهريا، ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير. ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.

3. التضخم الماشي: يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات تتراوح ما بين 5% و10% سنويا، مما يتطلب الحد منها، لأنها قد تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة تؤدي إلى ارتفاعها إلى معدلات كبيرة

[1]. نبيل الروبي ،نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ،1984، ص .25.

[2]. علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970-2009" مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر ،2012، ص .68.

[3] نبيل الروبي مرجع سابق، ص 66.

4. التضخم الراكض: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث تصل إلى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973، 1974 و1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 19% و25% على التوالي.[1]

ثانيا: على أساس مصدر التضخم.

1. التضخم من جانب الطلب: يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع والكميات المعروضة منها، والتي تتعذر زيادتها نظرا لوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل،[2] مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

وتتفق جميع الآراء حول العوامل المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها؛حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى الزيادة في الدخل، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في كمية النقود، رغم أن الزيادة في كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية.

2. تضخم التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار،[3] والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، كأجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج.

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهمها:[4]

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعتبر سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار ،خاصة في ظل عدم تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار؛
- ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية.

3. التضخم المستورد:

يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق الدولية.

وأكثر الدول تأثرا بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية، وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجوءها أكثر للاستيراد وبالتالي تأثر أكبر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

ثالثا: على أساس تدخل الحكومة في جهاز الأسعار. تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها.

---

[1]. نفس المرجع، ص .216-217.

[3]. غازي حسين عناية، المرجع نفسه، ص 74.

[4]. أسامة الغولي، شهاب مجدي ،مبادئ النقود والبنوك،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،1997، ص .85.

1. التضخم الحر أو المفتوح: يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأية إجراءات للحد من هذه الارتفاعات. ووفقا لها النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالإضافة إلى عدم تدخل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساهم في زيادة الضغوط التضخمية ومن أهمها الظروف الاقتصادية السائدة والتي من أهمها، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ،وأيضا العوامل النفسية للأفراد.[1]

2. التضخم المكبوت: يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار وذلك نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها.

ويتم اتخاذ هذه الإجراءات في حالة قصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير والمتزايد، حيث سوف تتجه حركة الأسعار نحو الارتفاع لولا هذا التدخل من قبل السلطات، فلا يعني ثبات الأسعار القضاء على التضخم وإنما فقط تغيير الفائض أو التقليل منه عن طريق الأشكال التالية: الندرة، طوابير الانتظار ورفع آجال الاستلام.[2] إن هذه الظاهرة لن تستمر طويلا، حيث سوف تميل الأسعار في نهاية الأمر نحو الارتفاع وذلك نظرا لعجز القيودالحكومية عن كبح فائض الطلب. وللتغلب على هذه الظاهرة يجب أولا العمل على زيادة حجم الإنتاج في جميع المجالات، ثم بعد ذلك محاولة التحكم في فائض الطلب وذلك حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن كل من العرض والطلب الكليين.[3]

3.التضخم الكامن: ويقصد به زيادة المدخول النقدي بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك ،وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة، مثلا تحديد كمية معينة من سلعة ما لا يجوز لأي فرد اقتناء أكثر منها. ويسود هذا النوع خاصة في أوقات الحروب، أي أن الدخل الوطني النقدي يظل في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نقص.[4]

رابعا: على أساس القطاع الاقتصادي.

تختلف أنواع التضخم باختلاف القطاعات الاقتصادية، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:1 .التضخم في أسواق السلع: ويندرج ضمنه نوعين من التضخم، يحدث الأول منهما في أسواق السلع الاستهلاكية، أما الثاني ففي أسواق السلع الاستثمارية.

أ. هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة انتاجها، ونتيجة لتفشي هذه الضغوط التضخمية فإن أرباحا كبيرة جدا تتحقق في قطاعي الاستهلاك والاستثمار التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار، ما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعات السلع الاستهلاكية؛

---

[1]. نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 26.

[2]. Gérard Bramoullé, Dominique Augey, Economie monétaire, (édition dalloz, paris, 1998), p. 239.

[3]. مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 41.

[4]. معايير تحديد أنواع التضخم، منتدى التمويل الإسلامي، تم التحميل على الموقع: www.islaminfo.yoo7.com>t8topic، يوم: 2024/01/17 على 04:12

ب. التضخم الرأسمالي: يحدث.

2.التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: ونميز هنا بين التضخم الناتج عن السعي وراء تحقيق الأرباح والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية خاصة عنصر العمل.

أ. التضخم الربحي: يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة حيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وهو ما يحدث عندما تحدد أسعار المنتجات من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور.

ب. التضخم الداخلي: يحصل نتيجة تزايد وارتفاع نفقات الإنتاج كأجور العمال.

لقد قسم كينز الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الاستثمار، حيث أنه عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وهنا ينشأ التضخم الأول (التضخم الربحي) أما عند تعادل نفقة انتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع فإنه يحدث النوع الثاني (التضخم الداخلي.)[1]

محددات التضخم.

هناك العديد من العوامل المحددة لظاهرة التضخم، يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: الدين العامإن ارتفاع معدلات الدين الخارجي يرتبط مع معدلات التضخم بعلاقة طردية، لما تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المدينة. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدني القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر بالعديد من المستثمرين ويدفعهم إلى توجيه استثماراتهم خارج البلد المدين.

وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول. كما أن ارتفاع خدمة الدين يمكن أن يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يسبب تأثيرا سلبيا على معدلات الاستثمار المستهدفة وهذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن هذا التأثير لا يكمن في حجم الدين بل في طبيعة استخدامه.[2]

ثانيا: عرض النقد.تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم، حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود. في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية. أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض القيمة.

---

[1]. وضاح نجيب رجب ،التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس ،2011، ص 38-39.

[2]. وضاح نجيب رجب ،المرجع نفسه، ص ص .38-39.

وفي نظرية النمو النقدي عند "توبين "(Tobin) فإن تحويل متطابقة التبادل إلى معادلة حركية، يمكّن التحليل النقدي من إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود؛ كما يلي:

$$(dm/dt)/M= (dp/dt)/p+ (dy/dt)/y$$

وبالتالي فإن:

$$.f(M) = f(p) + f(y)$$

أي أن معدل النمو النقدي زيادة كمية النقود تعني النمو في الأسعار والنمو في الدخل أو الناتج الحقيقي وبالتالي يصبح:

$$.f(p) = f(M) - f(y)$$

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بين (Y, M)، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم .

إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي. كما أن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة ،وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار.

إن هذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي.[1]

ثالثا: عجز الموازنة.تواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازناتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود .

وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصير، ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية .

رابعا: الفساد.تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص." بمعنى أن الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

[1]Bernard Landais, **Leçons de politique monétaire**, (DeBoeck, Bruxelles, .)2008:.

ولغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخلال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة. ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال .

كما يؤثر الخلل في أجهزة الرقابة والشفافية إلى تدني مستوى الجودة والنوعية للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلبا في معدلات التضخم. فضلا عما يسببه الفساد من تشوهات اقتصادية في مسيرة التنمية وخاصة في البلدان النامية، مما يتطلب خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد، بحيث تكون لها الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية .

لقد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات محاربة الفساد، حيث اعتمدت مؤشرات كمية في حساب الفساد في دول العالم، ومنها مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام. يقيم المؤشر وفق مقياس مكون من أرقام من صفر إلى عشرة، حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد، بينما الدول التي اقتربت فيها قيمة هذا المؤشر من عشرة تمثل أكثر الدول إدراكا للفساد، وتكون العلاقة بين قيمة المؤشر ومعدلات التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة المؤشر كلما كان توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل النمو أكبر، بينما تعاني الدول التي تتدنى فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلبا في النمو الاقتصادي. [1]

خامسا: سعر الفائدة.ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض إلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم. وبناء عليه، تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم. كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم.[2]

وعلى العكس يرى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها ،من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان. والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالبا حجم الودائع، وبالتالي غالبا ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال

[1]. احمد حسن الهيتي، مرجع سابق، ص ص .13-14.

[2]. أحمد محمد عادل عبد العزيز،" أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر دراسة قياسية،" مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي،

منحنى العرض الكلي لليسار وارتفاع معدل التضخم.[1] وعليه، وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم.

سادسا: سعر الصرف.يمكن لمعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى رفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي. وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف.[2]

سابعا: سعر النفط.يكون تأثير سعر النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار.

أما في الدول التي يمثل فيها النفط أهم الصادرات، فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي. وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم.

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي للتضخم.

يتطلب فهم وتحليل ظاهرة التضخم بشكل أكبر، البحث في مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لها، كل حسب مبادئها ووجهات نظرها، وهو ما يساعدنا ذلك على تقديم ومعرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى بروز الضغوط التضخمية في اقتصاد ما.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم.

يوجد اختلاف كبير وتنوع واسع في النظريات الاقتصادية التي فسرت التضخم، فمن الفكر التقليدي إلى التفسير الحديث توجد نظريات كثيرة جدا، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ ولا: النظرية الكلاسيكية.قبل التطرق إلى تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي يجدر بنا أولا إعطاء نظرة حول أسباب هذه الظاهرة قبل المدرسة الكلاسيكية.

1. العلاقة بين النقود والأسعار قبل المدرسة الكلاسيكية: تميز القرن السادس عشر بارتفاع واضح في الأسعار في معظم الدول الأوروبية، لذلك أسندت مهمة إجراء تحقيق حول هذا الارتفاع إلى غرفة الحسابات بباريس سنة 1563، كانت نتيجتها أن الارتفاع في الأسعار ليس إلا نتيجة انخفاض كمية المعدن التي تحتويها الوحدة النقدية ،وأنه إذا انخفضت كمية المعدن التي تحتويها هذه الوحدة، فإن الأسعار المعبر عنها بها سترتفع. إلا أن هذه التفسيرات لقيت الكثير من الانتقادات من طرف "بودين BOUDIN، هذا الأخير أرجع ارتفاع الأسعار إلى عدة أسباب أهمها وفرة الذهب والفضة، واعتمد في براهنه على: " بالين وبلوتارك " Paline) (Plutarque، اللذين تحدثا عن الارتفاع السريع في الأسعار نتيجة التدفقات الكبيرة للمعادن النفيسة إلى روما، بعد غزوها لمقدونيا. فوضعية أوروبا في القرن السادس عشر بتلقيها تدفقات كبيرة من الذهب والفضة من

[1]. Hossein Asgharpur and authers, « The relationships between interest rates and inflation changes : an analysis of long –term interest rate dynamics in developing countries», **International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI)**, (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007), p. 2-.3

[2]. Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, « Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances », **Casualtyactuarial society**, (Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012), p. 3.

أمريكا، مشابهة لوضعية روما في تلك الفترة.[1]وفي القرن السابع عشر طور "ويليام بيتي" WILLIAM PETTY في كتاباته الفكرة التي كانت منتشرة في تلك الفترة والتي مفادها أن الزيادة في الكتلة النقدية لها تأثير تضخمي. وفي سنة 1752 قدم " دافيد هيوم" عرضا ميكانيكيا لتأثير تغير مخزون النقود على الأسعار، والذي يقترب من الصياغات الحديثة للنظرية الكمية، حيث بين أنه إذا اختفت 5/4 من النقود في بريطانيا، فإن الأسعار ستنخفض بنفس النسبة والعكس صحيح، أما "ريتشارد كانتيلون1755" RICHARD CANTILLON) (1755 فقد بين أن ارتفاع الأسعار لا يكون بنفس نسبة الفائض في النقود التي تدخل إلى البلاد، كما أنه فسر الميكانيزمات التي يؤثر من خلالها التغير في الكتلة النقدية على الأسعار، فالارتفاع في الأسعار يكون بصورة تدريجية، وهذا نظرا للزيادة في الطلب نتيجة النفقات المتتالية للأعوان الاقتصاديين الذين يتلقون النقود الإضافية.[2]

2. نظرية كمية النقود: يطلق على نظرية كمية النقود، النظرية الكلاسيكية، فقد تم تطويرها في القرن 18 من قبل أوائل المفكرين الاقتصاديين، أمثال: "دافيد هيوم "(DAVID HUME)، ويعتمد معظم الاقتصاديين اليوم على هذه النظرية من أجل تحديد محددات التضخم في المدى الطويل.[3]

يعتبر قانون المنافذ لـ: "جون ب. ساي "(Jean B. Say 1803) من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، وحسب"SAY" فإن النقود ليست إلا حجابا يخفي حقيقة المبادلات، وعملية التبادل تتم بين المنتوجات. فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى، وأن العرض يخلقه طلبه الخاص.[4]أما ريكاردو فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتوجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل، فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير إلا على المستوى العام للأسعار. أما " جون ستيوارت ميل 1817" 1817(JEAN S. MILL) فقد اعتمد مرة أخرى على أفكار (RICHARD CANTILLON) حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ا رتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استخدام هذه النقود الإضافية.

مع (SAY وRICARDO وS.MILL)، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار. فالنظرية الكمية ترتكز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة، التي لا تؤثر على هذا الاقتصاد، أي أن الزيادة في مخزون النقود لها تأثير أوتوماتيكي على الأسعار، دون التأثير بعمليتي الإنتاج والتبادل.

أ.معادلة التبادل لفيشر: وضعت هذه المعادلة لأول مرة على يد الاقتصادي الإنجليزي: " دافيد هيوم "DAVID (HUME)، ثم طورت بعد ذلك في القرن العشرين، على يد الأمريكي: " (ارفنج فيشر ") IRVING) FISHER، الذي أعاد صياغتها. وحسب هذه المعادلة فإن النقود تطلب أساسا لأنها وسيلة دفع، والكمية المتداولة منها تحدد مستوى الأسعار.[3]

---

[1]. ابن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، د. ت، ص 3.

[2]. ابن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق ،المرجع نفسه، ص .3.

[3]. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, p 31

[4]. Alain Samuelson, **les grands courants de la pensée économique**, (office des publications universitaires, Alger, 1985), p. 78.

3. Azza Souad, **macroéconomie**, (université virtuelle de Tunis, 2006), p. 49. .

*صيغة معادلة التبادل:يمكن استعراض نظرية كمية النقود بالتفكير بالسؤال التالي: كم عدد المرات التي تستخدم فيها قطعة النقود من أجل دفع ثمن السلع والخدمات خلال سنة؟ الإجابة على هذا السؤال معطاة بواسطة متغير يطلق عليه سرعة تداول النقود، والتي تشير إلى السرعة التي تنتقل بها النقود من يد إلى أخرى وبالتالي تتداول في الاقتصاد.

من أجل حساب سرعة تداول النقود نقوم بتقسيم القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي (PIB) على كمية النقود ،فإذا كان P: المستوى العام للأسعار

Y: الكمية المنتجة(PIB)الحقيقي

M: كمية النقود.

فإن سرعة تداول النقود تكون كالآتي:[1]

$$V = (P*Y) / M$$

بإعادة ترتيب هذه المعادلة يمكننا كتابة الصيغة التالية:

$$M*V = P*Y.$$

تشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها، مساوية للناتج الاسمي، والذي يمثل الناتج الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار. حيث تشير V إلى معدل الدوران أو التداول المتوسط للوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة، واللازم لإتمام الصفقات المتعلقة بالدخل الوطني.[2]

* فرضيات النظرية الكمية للنقود:ترتكز نظرية كمية النقود على مجموعة من الفرضيات يمكن إدراجها فيما يلي:

- سرعة تداول النقود مستقرة نسبيا عبر الزمن،وهي تتحدد خارج تغيرات كمية النقود، خاصة فيما يتعلق بعادات الدفع، وبما أن هذه العوامل تتغير ببطء، فإن سرعة تداول النقود Vتعتبر ثابتة في الأجل القصير، ويمكن توقع قيمتها في الأجل الطويل؛

- إنتاج السلع والخدمات Y في الاقتصاد محدد بشكل أساسي بواسطة عرض عوامل الإنتاج)العمل، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية(، بالإضافة إلى تكنولوجيا الإنتاج المتوفرة، بما أن النقود حيادية فهي لا تؤثر على الإنتاج، كما أن الاقتصاد يوجد في مستوى التشغيل الكامل، أي أن ارتفاع كمية النقود لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛

- -بما أن الناتج (Y) محدد بعرض عوامل الإنتاج والتكنولوجيا المتوفرة، فإنه عندما يعدل البنك المركزي عرض النقود المتداول، فإن ذلك سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار؛

- بناء على ذلك عندما يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود في التداول، فإن النتيجة ستكون ارتفاع معدل التضخم.

هذه المراحل أو الأساسيات الأربع تمثل وقود نظرية كمية النقود.

*آثار التوسع النقدي:

---

[1]. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, **principes de l'économie**, (2éme édition européenne, De Boeck, Belgique, 2011), p. 30.

[2]. Bernard landais, **leçons de politique monétaire**, (de Boeck, Bruxelles, 2008), p. 20.

لنفرض أن الاقتصاد يقع في نقطة التوازن، وأن البنك المركزي قام بمضاعفة الكمية المعروضة من النقود عن طريق زيادة الإصدار النقدي، ما الذي سيحدث للاقتصاد بهذا الإجراء؟ كيف سيقارن التوازن القديم مع التوازن الجديد؟

الشكل 1: شكل توضيحي لآثار التوسع النقدي على التوازن.

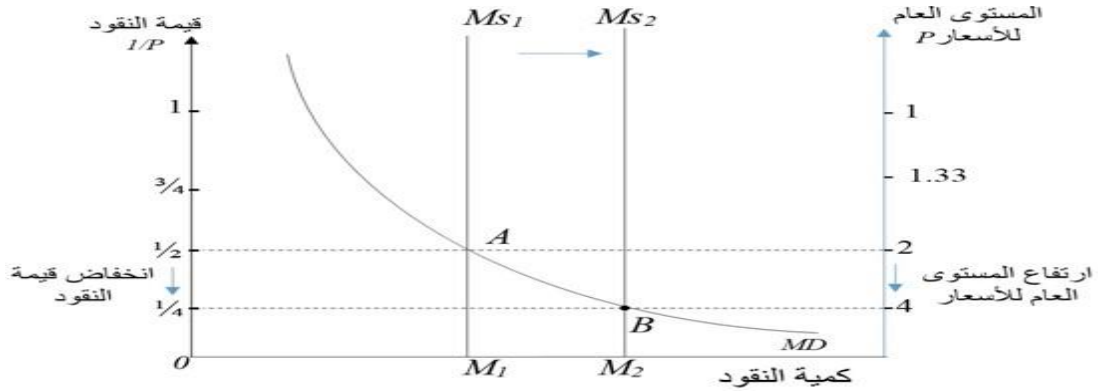

Source : Gregor Mankiw, Mark P. Taylor, « Principes de l'économie », (2éme édition, De Boeck, Paris, 2011), p.838

المحور على اليمين محور مستوى الأسعار معاكس للمحور على اليسار محور قيمة النقود، لأن المستوى العامل لأسعار يكون منخفضا في أعلى المحور ومرتفعا في أسفل المحور، مما يوضح أنه عندما تكون قيمة النقود مرتفعة يكون مستوى الأسعار منخفضا.

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن التوسع النقدي ينقل منحنى عرض النقود إلى اليمين من: MS_1إلى MS_2 وسينقل التوازن من النقطة A إلى النقطة B. بناء على ذلك تنخفض قيمة النقود من 2/1 إلى 4/1 في حين مستوى السعر يرتفع من 2 إلى 4. بعبارة أخرى، زيادة عرض النقود التي تجعل النقد أكثر وفرة، تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يخفض قيمة النقود.

هذا التفسير لتحديد المستوى العام للأسعار وتغيراته عبر الزمن هو ما يطلق عليه، النظرية الكمية للنقود، وهو يوافق ما أشرنا إليه سابقا من تحليل لهذه النظرية، وبالتالي فإن كمية النقود هي السبب الرئيسي للتضخم.[1]

ب.معادلة كامبردج:ساهم في صياغة هذه المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني لنظرية كمية النقود، الاقتصاديون "مارشال، بيجو، روبرتون ،"الذين قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل لتصبح باسم "معادلة الأرصدة النقدية."

يرى "مارشال" أنه في كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل القومي يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، وهو ما أسماه بالتفضيل النقدي.[2] وقد أهملت سرعة دوران النقود بالكامل في الصيغة الكلاسيكية المحدثة وعوضت بفكرة الطلب على النقود الذي يعرف بأنه الطلب الناشئ عن الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض التبادل وأغراض احتياطية كمستودع للقيمة.[3] يرى "مارشال" بأن مستوى الأسعار يكون

[1]. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, op.cit, p 31.

[2]. فؤاد هاشم عوض ،اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة ،1976ص .81.

[3]. منشورات جامعة دمشق ،الاقتصاد النقدي، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق ،2009-2010، ص .73.

مستقرا إذا ما تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها، وفقا للمعادلة التالية: M = K (P.y)..... 1

M: كمية النقود المعروضة بنفس مفهوم فيشر

K: نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة سائلة

y:الدخل الحقيقي

p: المستوى العام للأسعار (p.y): الدخل النقدي

$\mathbf{Md} = K\ (P.y)$يمثل الطلب على الأرصدة النقدية.

تمثل: Md/P = (KY) الأرصدة الحقيقية التي يحتفظ بها الجمهور في شكل نقود، أو القيمة الشرائية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي، أي القيمة الحقيقية للطلب على النقود.[1] إذا ارتفعت الأسعار يرفع الأفراد طلبهم على النقود بحيث تبقى قدرتهم الشرائية القيمة الحقيقية للطلب على النقود ثابتة، أي أن الأفراد عقلانيون وغير خاضعين للوهم النقدي.كما يمكن القول إن المعامل K يعبر عن النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والدخل النقدي)قيمة السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد أي مقلوب سرعة دوران النقود: K = 1/v.

بتعويض K بقيمتها في المعادلة(1) نجد:

$$P = M.V/y = M/y.K\ldots\ldots(2)$$

وهي نفس معادلة التبادل مع بعض التغييرات.[2]

تجدر الإشارة إلى أن مدرسة كامبردج لم تقصد بـ Kكمعبر عن الطلب على النقود على أنها مجرد مقلوب V فلم ينظر لها على أنها كم معطى مثل سرعة دوران النقود تتحدد بعوامل مؤسسية، بل نظر إليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود فتحت المجال أمام أبحاث الاقتصاديين نحو اكتشاف العوامل المحددة للطلب على النقود.[3]

نلاحظ من المعادلة(2) العلاقة العكسية بين المعامل K والمستوى العام للأسعار، حيث يرى مارشال أن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استنادا إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي،[4] وبما أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات، فإن انخفاض النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل سائل يؤدي لزيادة الإنفاق وارتفاع المستوى العام للأسعار، كما يرتفع المستوى العام للأسعار في حال انخفاض الدخل الحقيقي والعكس. إلا أن مدرسة كامبردج تفترض في الفترة القصيرة ثبات المعامل K لكونه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغيرها إلا في الأجل الطويل، بالإضافة لثبات الدخل الحقيقي. وعليه فإن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما يؤدي لارتفاع الطلب على النقود إلى أن يتساوى مع عرضه

[1]. منشورات جامعة دمشق ،الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص .73.
[2]. مروان عطون، مرجع سابق، ص ص103-104.
[3]. محمد عزت غزلان ،اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت ،2002، ص .291
[4]. ناظم محمد نوري الشمري ،النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،1999، ص .252.

ويتحقق التوازن.[1] وبالتالي فهي تشارك المدرسة الكلاسيكية في التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار في الفترة القصيرة.

لا يوجد اختلاف جوهري بين النظريتين والاختلاف الأساسي يتمثل في طريقة البحث التي اتبعتها كل منهما، حيث نظر فيشر إلى التغير في كمية النقود من جانب العرض، في حين توجه مارشال إلى فكرة أن التغير في كمية النقود يحدث من جانب الطلب،[2] إلا أن كلاهما بحثا في نفس الظاهرة وتوصلا لنفس النتيجة بأن الزيادة في كمية النقود تؤدي لرفع المستوى العام للأسعار.

3. الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود:

تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصت منها. وتنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي:

- يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار، ثم تفسير ظاهرة التضخم، إذ قد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود، مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار بعض المنتجات لا سيما المنتجات الزراعية؛[3]

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج واستقلاله عن التغير في التداول النقدي، فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، ويعتبر هذا من دعائم التحليل الكلاسيكي، أي أن الاقتصاد –بطريقة تلقائية- يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، كما أن هناك قوى معينة تع ود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، لكن الأزمة العالمية الكبرى(1929- 1933) أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل، وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى هذا المستوى إذا ما ابتعد عنه. كما أن النظرية الكمية افترضت استقلال حجم الإنتاج وبالتالي حجم المعاملات عن التغير في التداول النقدي، إلا أن النظرية النقدية الحديثة بينت عكس ذلك ،وأن هناك ارتباطا مباشرا بحيث أنه إذا انكمش التداول النقدي، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج مقترنا بانخفاضالأسعار؛[4]

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، حيث أن التبادلات في سرعة تداول النقود تعدل من أثر تغيرات عرض النقد على تحركات الأسعار، فالزيادة في عرض النقد لن تؤدي إلى رفع الأسعار، إذا كان الجمهور يفضل الاحتفاظ بالسيولة ،أي بمعنى آخر، إذا كان الجمهور يسعى للاكتناز فإنه سوف يخفف من وتيرة إنفاقه ،وعلى العكس من ذلك، إذا كان الجمهور ينفق نفس كمية النقد بوتيرة أسرع، فإن الأسعار يمكن أن تزداد دون تغير في الكتلة النقدية؛[5]

[1]. Sophie Brana, Michel Cazals, op. cit, p. 41

[2]. مصطفى رشدي شيحة ،الاقتصاد النقدي والمصرفي،)ط5، الدار الجامعية ،1985(، ص .252.

[3]. الحلاق، العجلوني، مرجع سابق، ص 201.

[4]. سهير معتوق محمود ،النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،1989، ص .26.

[5]. وسام ملاك، مرجع سابق، ص .459.

- تجاهل عنصر الفائدة الذي يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار حيث أن انخفاض معدل الفائدة يشجع على زيادة فرص الاقتراض فتزيد كمية النقود المتداولة فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع.[1]

ثانيا: النظرية الكينزية.

حتى يمكن فهم موقف الكينزيين من قضية التضخم من المفيد التذكرة بالموقف الأصلي لكينز من قضية التضخم وذلك كما جاء في كتابه:" النظرية العامة للتوظف والنقود والفائدة" سنة 1936. استند تحليل كينز للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على لتقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وفي الطلب الكلي من ناحية أخرى، ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون "ساي" للأسواق، ومن ثم خلص إلى أن حالة التشغيل الكامل التي ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد الوطني، ليست إلا حالة خاصة فقط، وبين كيف من الممكن ظهور مشاكل البطالة والركود والكساد. وللخروج من هذه الوضعية غير التوازنية، نادى بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير . ومن هنا جاءت الوصفة الكينزية، حيث دعا كينز إلى ضرورة خفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب، في فترة الأزمة حتى يرتفع الطلب الفعال، ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل وتلوح في الأفق مخاطر التضخم. وهنا نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي، وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استندعليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم. كما أكد كينز على أهمية سرعة دوران النقود، التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، بسبب انخفاض التفضيل النقدي للأفراد.

1.الفجوة التضخمية:

لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، ويقصد بها: "ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي الإنفاق الاستهلاكيC ، الاستثماري I، والحكومي G، العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل ،مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره."[2] ويمكن تمثيل الفجوة التضخمية من خلال الشكل رقم(2).

[1]. سهير معتوق، مرجع سابق، ص .26.

الشكل (2): الفجوة التضخمية عند كينز

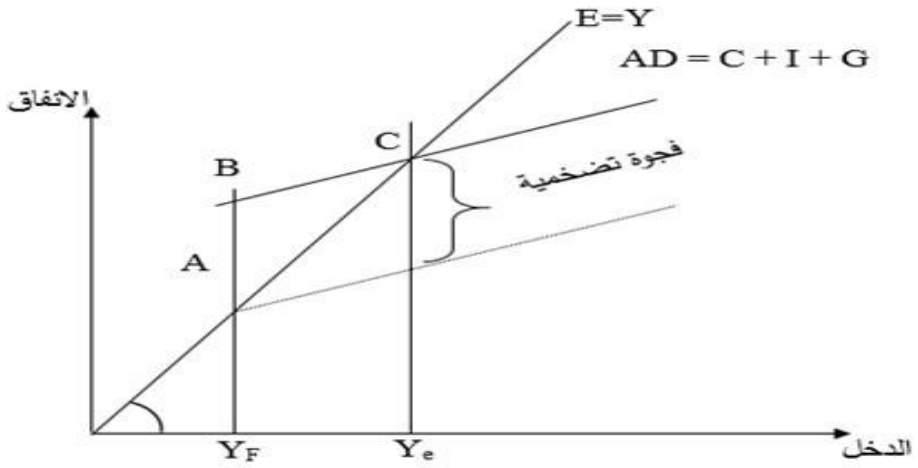

Source: Fatukasi Bayo, « Determinants of inflation in Nigeria: an empirical analysis », International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N12, 2011, P265.

يمثل المنحنى AD_0(دالة الإنفاق الكلي)الطلب الكلي وهي أقل انحدارا من الخط المرسوم بزاوية 45^0)E(تحقيقا للفرض النقدي بإمكانية تسرب جزء من الدخل إلى مجرى الادخار، حيث تؤدي زيادة الدخل لزيادة المستوى المرغوب ادخاره منه في الوقت ذاته.

من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ أن الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن النقطة A عند مستوى التشغيل الكاملأين مستوى الدخل الذي يوافقه الدخل المحتمل هو Y_F، لو حدث وزاد الطلب الكلي بسبب زيادة عرض النقود ،فإن ذلك سيؤدي لنقل منحنى الطلب لأعلى ليتحقق التوازن عند نقطة جديدة C ليصبح مستوى الدخل التوازني Y_e، وهي زيادة غير مرغوب فيها لكون الإنفاق الموافق للدخل التوازني Y_{ec} أكبر من الإنفاق اللازم لتحقيق التشغيل الكاملY_{FA} وعليه فإن هذه الزيادة في الطلب هي زيادة نقدية غير حقيقية، لأنها تعبر عن زيادة في الدخل لا يقابلها أي إنتاج فعلي. مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية بالمقدار AB تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[1] استمرار هذه الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

وعليه، فإن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. ويرجع كينز هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، حيث أن حدوث التضخم يتطلب الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي، والذي لا يمكن أن يحدث بفعل الزيادة المستمرة للنفقات العامة أو تخفيض مستمر للضرائب ،فالمبلغ الممكن للنفقات العامة يكون محددا الدولة لا تستطيع أن تنفق أكثر من الثروة الوطنية أي أكثر من 100% من الناتج الوطني الإجمالي، كما أن ارتفاع النفقات العامة سيوقف من قبل الحكومة قبل الوصول إلى هذا الحد .
بالإضافة إلى أن إجراء التخفيض في الضرائب يكون محدودا – عندما يصبح مستوى الضريبة معدوما ،لا توجد أي طريقة لتخفيضه أكثر. ومنه نستنتج أن التضخم في التحليل الكينزي، ليس ناتجا عن السياسة المالية فقط وأن التضخم له دائما أصل نقدي.[2]

2.مراحل تغير الأسعار عند كينز:

[1]. Fatukasi Bayo, op, cit, p 265.
[2]. FrédericMishkin, op, c.i.t, p 833.

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن كينز قد فرق بين حالتين وهما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وحالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.[1]

أ.الحالة الأولى: حينما لا يكون الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. اعتقد كينز بأن الزيادة التي تحدث في الطلب الكلي الفعال تنجح في إحداث زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخض عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين، مما يغريهم على زيادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بهافي الأسعار. ومع ذلك فقد أشار كينز إلى أنه ما إن تسير عجلة التشغيل للأمام، وعندما يقترب الاقتصاد من وضعالتشغيل الكامل، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد الوطني قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل.[2] وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي، وهو ينشأ في رأيه نتيجة للعوامل الآتية:[3]

- تفاوت مرونة إنتاج السلع في المدى القصير، فإنتاج السلع الصناعية مرن أي يمكن زيادته بحسب الزيادة في الطلب، وعلى العكس منها السلع الزراعية التي تميل أسعارها تبعا لذلك للارتفاع الكبير المبكر؛

- ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة؛

- وجود عجز في بعض عناصر الإنتاج التي لا يمكن استبدالها مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها؛

- وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد، نتيجة لمحاولة المنتجين واتحادات الصناعات والمشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتها عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد للتشغيل الكامل.

والتضخم الجزئي قد اعتبره كينز حافزا لزيادة الإنتاج، نظرا لما يأتي جراءه من أرباح قدرية، ولذا تعمل السلطات النقدية في أوقات الكساد الدوري على خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التشغيل.[4] ويمكن توضيح حالة الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج من خلال الشكل رقم(3):

الشكل (3): العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز

[1]. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر :أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1980 ، ص.57.

[2]. وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص .276.

[3]. نبيل الروبي، مرجع سابق، ص .63.

[4]. وهيب مسيحة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

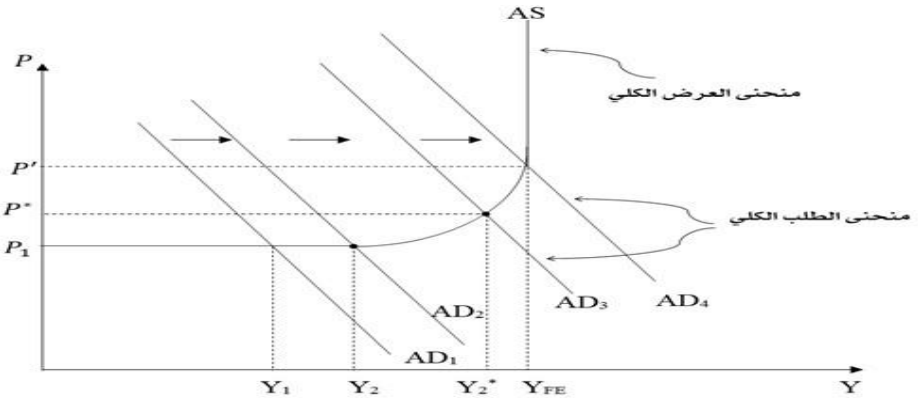

المصدر :محمد صالح القريشي ،اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص 301.

بافتراض أن الاقتصاد في حالة ركود، والطلب الكلي منخفض، وأن الطلب AD_1 يرافقه مستوى سعر P_1، إذا تم تحفيز الطلب الكلي مما يؤدي لانتقاله إلى AD_2 فإن الإنتاج يزداد إلى Y_2، فالشركات تزيد إنتاجها لمقابلة الزيادة في الطلب، لكن مستوى السعر يبقى عند P_1.

لنفترض أن الحكومة عمدت إلى زيادة الطلب الكلي من AD_3 إلى AD_4، فإن الإنتاج يتوسع إلى Y^*_2 وY_{FE} لكن يرتفع السعر إلى P^* وP' لاقتراب الاقتصاد من التشغيل الكامل، وهو ما يطلق عليه بالتضخم الجزئي.

ب.الحالة الثانية: وهي حالة التشغيل الكامل، حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. فإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإنها لن تنجح في إحداث زيادة مقابلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، حيث أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماما عند مستوى التشغيل الكامل، ولهذا فإن الزيادة التي تحدث في حجم الطلب الكلي الفعال تنتج عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار.[1] ويمكن الاستعانة بالشكل رقم(4) لتوضيح تضخم الطلب عند كينز.

الشكل (4): تضخم الطلب عند كينز في حالة التشغيل الكامل

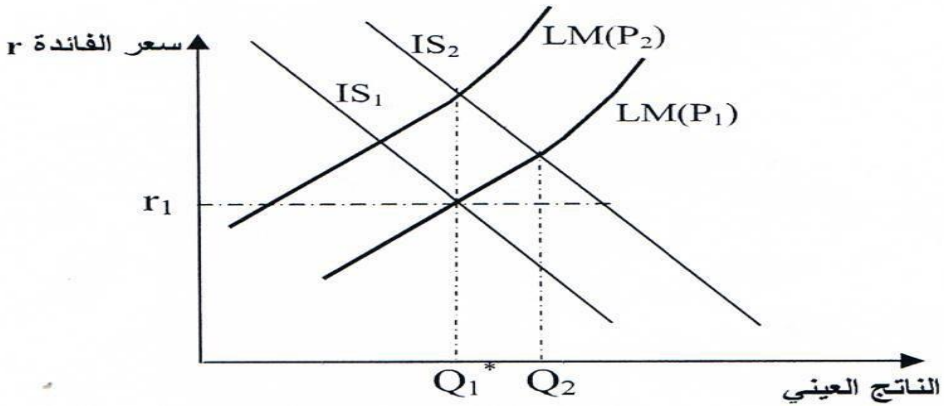

المصدر: ضياء مجيد الموسوي ،الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية،)مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2000، ص 219.

من خلال الشكل رقم(4) نلاحظ أن التوازن العام يتحقق بتوازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع LMP_1مع IS_1، أين يكون الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل Q^*_1، وسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1.

[1] جون مينركينز ،النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ،1991، ص.ص434-435.

زيادة الطلب الكلي متمثلة في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2، أي حصول فائض في الطلب بالقدر $Q_1Q_2^*-Q^*$، تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة مستوى الدخل بفعل تأثير المضاعف، لابد أن تنطوي هذه الزيادة في الدخل على زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، ولا يتم إشباع هذه الزيادة إلا بالسحب من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لغرض المضاربة. كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض عرض النقود الحقيقي، وبالتالي انتقال منحنى $LM(P)_1$ إلى $LM(P)_2$ حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية، والتي بدورها تؤدي لزيادة الطلب الكلي من جديد وسيستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات IS وLM.[1]

ثالثا: التفسير الحديث للتضخم.

1.النظرية النقدوية:

مع كبر الأزمة الاقتصادية وديمومتها في سنوات سبعينات القرن الماضي أزمة الركود التضخمي، كان الجو قد تهيأ لرواج المدرسة النقدية، أو مدرسة شيكاغو وهي المدرسة التي اعتمدت على نظرية كمية النقود الكلاسيكية،[2] مع إعطائها بعض التغييرات والتطورات الجديدة وذلك لتفسير أزمة الركود التضخمي في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتضم هذه المدرسة جمهرة واسعة من الاقتصاديين، ويترأسها بلا منازع، "ميلتون فريدمان،"[3] الذي أعلن في البداية مخالفته لمنطق فيليبس الكينزي، ورأى أنه لا توجد على الأمد الطويل علاقة بين التضخم والبطالة، وأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها؛ وأن أي محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة. ويرى النقديون أن ظاهرة الإفراط في عرض النقد لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات كما تنص على ذلك معادلة كمية النقود في صورتها الكلاسيكية، وإنما في ضوء تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها.

ولما كان التضخم بحسب رأي النقديين هو ظاهرة نقدية بحتة، ويعبر عن اختلال قائم بين عرض النقود والطلب عليها، ولما كان عرض النقد تتحكم فيه السلطات النقدية فإنهم اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار. وقد انطلق فريدمان في تحليله للطلب على النقود من السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو كامبردج وكينز، وهو" لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية؟" وللإجابة على هذا السؤال، وبدلا من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأي طلب على الأصول الأخرى،[4] واستخدم لتحليل العوامل المؤثرة فيه نظرية الطلب على الأصول والتي تنص على أن الطلب على الأصول المالية لا بد وأن يعتمد على: أولا الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة بالثروة الفردية، وثانيا

[1]. ضياء مجيد الموسوي ،الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،2000ص. 219-220.

[2]. لمزيد من التفاصيل أنظر:

-M. Friedman, **the Quantitytheory of Money**, A Restatement. In M.Friedman, edition, studies in the quantitytheory of money, the University of chicago, press, 1956.

[3]. منشورات جامعة دمشق ،الاقتصاد النقدي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،2010/2009، ص .89.

[4]. موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه ،"مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول ،1999، ص 34.

العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على الأصل موضع البحث، ويخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:[1]

أ.الثروة الكلية: التي يمكن أن يحوزها المتعاملون الاقتصاديون، وهي المحدد الأساسي للطلب على النقود، وقد ميز فريدمان بين خمس مكونات للثروة:

- النقود؛
- الأصول النقدية أي السندات ذات الدخل الثابت؛
- الأصول الطبيعية رأس المال العيني؛
- الأصول المالية الأسهم؛
- رأس المال البشري.

ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية باستخدام الدخل الدائم الذي يعتبر مستقرا مقارنة بالدخل الجاري.

ب.تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة: يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول.

فالبنسبة للسندات فهي تدر عائدا في شكل ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية، وهو سعر الفائدة السنوي المقرر على السندات ويرمز له بـ R_b. أما بالنسبة للأسهم فهي تدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية والتي يرمز لها بـ R_s.

هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يفقده المحتفظون بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة للارتفاع المستمر في لأسعار، والذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم: $1d_p/pd_t$.

النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية: تمثل المقدرة الشخصية الثروة البشرية، والتي يمكن استخدامها لاكتساب الدخل، فكلما كانت المقدرة الشخصية مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود كأصل ضمن عناصر الثروة أو أصول الفرد، ويمكن تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية ولكن في حدود ضيقة، كأن يستخدم الفرد مقدرته على الكسب لاكتساب الدخل لكي يستخدمه في شراء ثروة غير بشرية الأراضي، المباني، السلع المعمرة... ، كذلك يمكن للفرد أن يستخدم الثروة غير البشرية لاكتساب المهارة والمقدرة الشخصية، ونظرا لعدم القدرة على تقدير الثروة البشرية فإن ارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية في أصول الفرد يصاحبه زيادة في الطلب على النقود.[2]

العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: مقارنة بغيرها من الأصول الأخرى، يمكن النظر إلى النقود على أنها متغيرات غير ثابتة، تعتمد على تغير الظروف ودرجة الاستقرار الاقتصادي المتوقع أن يسود مستقبلا، إضافة إلى حجم التحويلات الرأسمالية بالنسبة للدخل أي حجم مبادلات السلع الرأسمالية الموجودة في حوزة حائزي الثروة، فكلما ارتفع معدل دوران السلع الرأسمالية قصرت فترة مبادلتها بالنقود أو السلع الأخرى.

[1]. سهير معتوق، مرجع سابق، ص .152.
[2] سهير معتوق، مرجع سابق، ص 152.

وبذلك فإن الطلب على النقود حسب فريدمان يعد نتيجة لعملية حساب توزيع الثروة الاسمية وفقا للمستوى العام للأسعار، ووفقا للعوائد التي يتم الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية والموارد البشرية، وكدالة لتفضيلات العناصر الاقتصادية وأذواقهم. ويمكن التعبير على النحو التالي:[1]

$$M_d/p = f(r_e, r_b, 1/p\ (d_p/d_t), W, Y/p, U)\ldots\ldots)2$$

فالمعادلة السابقة تمثل دالة الطلب على النقود عند فريدمان وهي دالة ذات متغيرات أساسية مستقرة، ويمكن تبسيطها على الشكل التالي:[1]

$$M_d/p = f(y_p)\ldots\ldots(3)$$

باعتبار أن الدخل الدائم لا يتعرض إلى تغيرات كبيرة ومستمرة وهو مستقر في المدى الطويل، لذلك اعتبر فريدمانأن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة في الدخل الدائم، ويمكن توقع الطلب على النقود باستخدامها.

ويمكن توضيح ظاهرة التضخم حسب النظرية النقد وية من خلال الشكل رقم (5)

الشكل (5): التضخم حسب تحليل منهج مدرسة شيكاغو

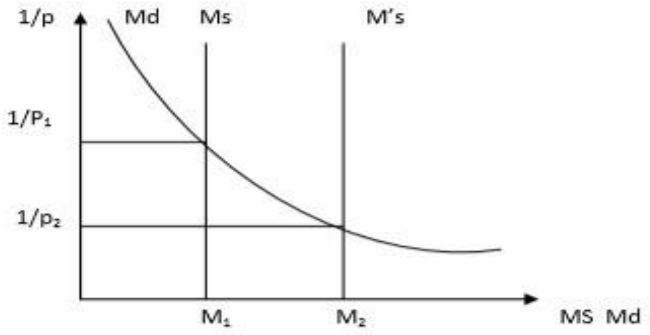

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون ،مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان ،1999، ص 393.

يتضح من الشكل رقم(5) أن فريدمان يعتبر أن كمية النقود هي المحدد النهائي لمستوى الأسعار، فالزيادة في عرض النقود من M_1 إلى M_2 سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار من $P_2/1$ إلى $P_1/1$ لأن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به في ظل مستويات معينة من الأسعار، وبذلك يلجؤون إلى استبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة الطلب المتزايد على الأصول الحقيقية، وبهذا يرى فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة متناسبة مع تغير عرض النقود.

وعليه فإن النظرية النقدوية ترى أن التضخم يرجع إلى ارتفاع الرصيد النقدي عن الحجم الأمثل للإنتاج الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، حيث توصل فريدمان إلى أن: " كل تغيير في كمية النقود يؤثر بشكل واضح على الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار"، أي أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة.

2 .,سهير معتوق، مرجع سابق، ص .155.

وهكذا تبين لنا أن ليس ثمة خلافا بين الرؤية الكينزية ورؤية النقديين حول تفسير التضخم، فالكينزية ترى أن حالة التضخم هي عبارة عن اختلال ينشأ من جراء زيادة الطلب الكلي على العرض الحقيقي للسلع، زيادة تفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية القائمة، وهي حالة تظهر على نحو واضح حينما يقترب النظام من التشغيل الكامل ويتم تغذيتها بزيادة المعروض النقدي، في حين حصر النقديون مشكلة التضخم في ذلك التناقض الذي ينشأ بين عرض النقد والطلب عليها، تناقض يقوم بين الزيادة في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به وهذا في المنطقة التي يقترب فيها الاقتصاد من منطقة التشغيل الكامل.

2.نظرية التوقعات الرشيدة:

أول من تحدث عن التوقعات الرشيدة هو "جان تينبارجن" (Jan Tinbergen) في إطار نموذجه للسياسة الاقتصادية سنة 1930. إلا أن "ج. ماث "(J.Muth) هو الذي صاغ فرضية التوقعات الرشيدة وأعطاها التسمية الحالية سنة 1961 في بحث قدمه بعنوان: التوقعات الرشيدة ونظرية حركة الأسعار، حيث رأى أن التوقعات الرشيدة تتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد.

ومع بداية السبعينات ظهرت النظرية بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاديات الكلية من أمثال سارجنت، ووالاس وغيرهما، حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة تنسجم في إطارها النظري مع الفكر الكلاسيكي، الذي يؤكد على دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب. وتضيف هذه النظرية صفة جديدة لهذا التحليل الكلاسيكي، وهي صفة التوقعات الرشيدة للأفراد والمؤسسات[1] وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة بما يأتي:[2]

- تفترض نظرية التوقعات الرشيدة أن توقعات الأفراد والمؤسسات توقعات رشيدة، أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدعهم من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أنهم – أي الأفراد والمؤسسات-على اطلاع جيد بالأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة. فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود المتداولة في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم، فإن الأفراد سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

- الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات الرشيدة في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن، وأمام كل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحيحة بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية.

في ضوء هذين الفرضيتين، نجد أن أنصار هذه المدرسة يرون، على نقيض الكينزية، أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية وليست إجبارية. فهم يعتقدون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعا لتغيرات العرض والطلب.

[1]. بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص ص59- 62.

[2]. عامر كمال، "نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال ،"مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 2، 2014، ص .134.

وطبقا لوجهة نظرهم ،فإن البطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف. فالناس عاطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جدا، ولا تغريهم على العمل.[1] وعموما، فأنصار هذه المدرسة يعتقدون أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقود، لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة، سيجعلان هذا تأثير هذا التغير ينصرف فقط إلى المستوى العام للأسعار. أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، ومن ثم تظل خطط الإنتاج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود. ومعنى هذا أن توقعات الأفراد وتكيف سلوكهم إزاء هذه التغيرات، سوف يضعان قيودا على فاعلية السياسات الكلية، وهذا هو جوهر نظريتهم عن عدم فاعلية السياسة.

وخلاصة التحليل إذن، هي "أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح ،وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعا لذلك، فسوف تكون سياسة غير فعالة، وسوف تستمر الأسعار في الارتفاع ،وهذا هو الأثر الأولي، كما أن معدل البطالة لن ينخفض، وعلى الجانب الآخر فإن السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف مكافحة التضخم، ستؤدي إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة. إذ يرى أنصار هذه المدرسة أنه من الصعوبة، خفض معدل التضخم دون أن يصاحب ذلك انكماش وبطالة .

وفي الأخير، نتوصل إلى أن أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة يتفقون مع مدرسة شيكاغو، في رؤيتهم لمحاربة التضخم، عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوي ثابت، كما أنهم يعتقدون أنه لتصحيح الاختلالات الكلية المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن تتوافر نقاوة الأسواق، وأن تكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور ،بحسب حالة العرض والطلب.[2]

3.نظرية ميزان المدفوعات:

يتزعم هذه النظرية "هيلفريش" في فترة التضخم المفرط الذي عرفته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وضع علاقة بين التحويلات المالية للخارج إعادة البناء والصيانة لما هدم في الحرب بالنسبة لألمانيا، واعتبر أن عجز ميزان المدفوعات وتغيير سعر الصرف يؤديان إلى اتجاهات تضخمية جامحة.

ومن خلال هذه النظرية نلاحظ عدة مراحل تؤدي من جهة إلى تغيير الأسعار النسبية، ومن جهة أخرى إلى تعميم الارتفاع العام لمستوى الأسعار. ورغم أن نظرية ميزان المدفوعات ظهرت إلى الوجود لتحليل ظاهرة التضخم المفرط في ألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى، إلا أن فعاليتها تظهر في حالة الأرجنتين لإيجاد العلاقة بين المديونية الخارجية، ميزان المدفوعات، تحديد سعر الصرف ومصادر التضخم، وكذلك العلاقات الموجودة بينها وبين تحديد سعر الصرف الذين يمثلان المصادر التضخمية، والشكل الموالي يوضح المراحل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[3] الشكل(6): مراحل ارتفاع الأسعار حسب نظرية ميزان المدفوعات

[1]. رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، الكويت ،1998، ص ص425-426.

[2]. رمزي زكي، نفس المرجع، ص ص .426-427.

[3]. ميخاليف أسماء، "محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص 52

.

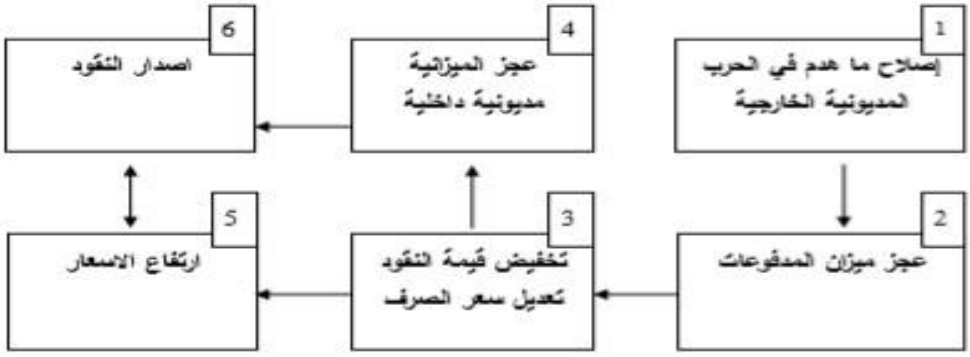

المصدر: ميخاليف أسماء" ، محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، شعبة اقتصاد مالي ،جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص 52.

تمثل المرحلة الأولى من الشكل عملية التحويلات المالية إلى الخارج، وبالنسبة للدولة التي تعاني من مديونية خارجية تعتبر مدينة للدول التي أقرضتها، وبالتالي هذه العملية تكون في شكل تحويلات صافية بالعملة الصعبة، فيترتب على الدول المدينة عجزا في ميزان مدفوعاتها، وهو ما يمثل المرحلة الثانية في الشكل، ولاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات يجب التخفيض في قيمة العملة بإجراء تعديل في سعر الصرف وبهذا نصل إلى المرحلة الثالثة.

ووفقا لنظرية ميزان المدفوعات فإن تخفيض العملة المحلية ينتج عنه أثرين اثنين، أولهما ارتفاع عام للأسعار، وثانيهما ارتفاع عجز الميزانية، والمرحلة الرابعة من الشكل وهي عجز الميزانية الناتج عن النفقات والإيرادات وثقل المديونية الداخلية. أما المرحلة الخامسة فتمثل مرحلة ارتفاع الأسعار والأجور بسبب تخفيض قيمة العملة.

4.التضخم والنظرية الكينزية الجديدة الكينزيونالجدد:

يرى الكينزيون الجدد وعلى رأسهم جيمس توبين J.Tobin(، وهيلر Hiller) أن الضغوط التضخمية التي تعرضت لها الدول الرأسمالية منذ سبعينيات القرن العشرين، كانت نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، والسبب في ذلك هو أن النمو السريع في الإنتاج الصناعي والمضاربة على المواد الأولية التي نتجت عنه، قد دفعت بأسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات نحو الارتفاع، وعندما اتجهت أسعار البترول والمواد الأولية نحو الارتفاع منذ سنة 1973، أدى ذلك إلى تسارع التضخم وزيادة حدته خصوصا مع مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية، وأمام هذا الارتفاع الشديد في معدلات التضخم لجأت الحكومات الغربية إلى سياسات نقدية تقييدية وهذه السياسات كان لها أثر سلبي واضح على الاستثمار والإنتاج، فعند ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، واتباع سياسة انكماشية نقدية)تخفيض المعروض النقدي، سيحدث ارتفاع أسعار الفائدة في الأمد القصير الذي يقلل بدوره من الاستثمار الخاص، الذي يعد أحد أهم مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإن تراجعه سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي عبر آلية المضاعف. وبالرغم من اعتراف الكينزيين الجدد بأهمية السياسة النقدية فإنهم يثقون إلى حد كبير في قدرة الأدوات المالية في وضع الاقتصاد في المسار الصحيح، ويرون أنه من خلال الاتجاه الانكماشي قد يكون الاستثمار غير حساس نسبيا لانخفاض أسعار الفائدة، ويركزون على أن المستثمرين قد يمتنعون عن إقامة مشاريع استثمارية جديدة خلال الانكماش الحاد، حتى ولو عملت السياسة النقدية التوسعية على خفض أسعار الفائدة، ويرون أن فعل السياسة المالية مثل فرض الضرائب لها أثر أكبر في التوازن الاقتصادي.

ويعتمد التحليل الكينزي الجديد على ثلاث فرضيات أساسية هي: [1]1-الأجور النقدية محددة مسبقا لغرض الوصول إلى توازن متوقع في سوق العمل، أي أن الأجور تكون موجهة بدلالة لأجور الاسمية من أجل فترة تعاقدية محددة ومثبتة قبل أن تكون الكمية المعروضة والمطلوبة من العمل معروفة ،حيث لا توضع الأجور ليتساوى العرض الحالي للعمل مع الطلب الفعلي على العمل، وإنما ليتساوى العرض المتوقع مع الطلب المتوقع. حيث يتم الاتفاق على تاريخ مراجعة الأجور مسبقا ووفقا لجدول زمني يوضح التغيرات التي سوف تحدث في مستوى الأجور مسبقا، عند تحرير العقد عادة ما تكون في شكل اتفاق لتكلفة المعيشة، والمعروف باسم اتفاق تكاليف المعيشة، والذي يقتضي زيادة تلقائية في الأجر النقدي كاستجابة للزيادة في معدل التضخم؛ 2-يفترض الكينزيون الجدد أن عارضي العمل مستعدون لعرض أي كمية مطلوبة من العمل مقابل أجر نقدي مضمون، عبر فترة العقد الموجود. وقد أوضحوا أنه من الممكن تجنب الدورات الاقتصادية التي تحدث في الناتج الكلي لو كان منحنى العرض الكلي يتحرك في الاتجاهين كاستجابة لتحركات الطلب الكلي، وبالتالي وجب ربط معدلات الأجور النقدية أثناء إبرام العقود بالطلب الكلي على النقود، ولكن هناك من يرى أن المؤسسات والعمال غير مستعدين لتحمل المخاطر التي تنتج عن هذا الربط بالطلب الكلي النقدي؛3 -تفترض النظرية تشابك العقود واختلافها، حيث ترى أن العقود تجرى في تواريخ مختلفة وفي فترات زمنية متفاوتة عوضا عن توحيدها في نفس التاريخ والمجال الزمني، فلو كانت الأجور محددة بواسطة عقود عمل طويلة، فإن مستوى الأسعار يظهر بعض الاستجابة لتغيرات الطلب والعرض الكليين.ومن خلال الافتراضات التي اعتمد عليها الكينزيون الجدد في تفسيرهم للضغوط التضخمية نستنتج النقاط التالية- : حالة عدم التأكد والقوى المصححة الذاتية لا وجود لها في الأنشطة الاقتصادية، ويؤدي كل من الاحتفاظ بالنقود في صورة حاضرة، والعقود إلى التخفيض من عدم التأكد. وهذه العلاقة هامة في أفكارهم لقوى التصحيح الذاتي؛قناعةالكينزيين الجدد بعدم كفاية سياسات إدارة الطلب الكلي، ويجب تحسينها عن طريق سياسات التخطيط، والسياسات الداخلية؛لتوظيف والتضخم لديهما خطوات منفصلة، فالأول تحدده مبيعات المنشآت المتوقعة، بينما الثاني تحدده المساومة بين رجال الأعمال والعمال؛لأسعار تتحدد وفقا لتكاليف الإنتاج، وليس عرض النقود. والسياسة الانكماشية ليس لها أثر قوي على التكاليف، ويرجع ذلك إلى الوقت الزمني الذي تأخذه السياسة من بداية التطبيق وظهور الآثار التي تولدها على الاقتصاد؛نقابات العمال قادرة على دفع الأجور بما يجعلها أعلى من الإنتاجية.5 مدرسة اقتصاديات جانب العرض:يتفق أنصار هذه المدرسة مع النقديين في أن التضخم يحدث نتيجة الإفراط في عرض النقود، ويؤكدون على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سيتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود. إلا أن أنصار هذه المدرسة، وإن كانوا يتفقون مع النقديين في كون التضخم ظاهرة نقدية بحتة، فإنهم يشيرون إلى فكرة جديدة، مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم. إذ يعتقدون أنه يجب النظر إلى الضرائب على أنها تكاليف، وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج .وبالتالي ومع استمرار ارتفاع الطلب سترتفع الأسعار. ويولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لتخفيض معدلات الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال، وذلك لأن ارتفاعها يثبط حوافز الادخار والاستثمار والإنتاج، إذ أن خفض هذه الضرائب من شأنه أن يولد حوافز إيجابية تعمل بدورها على مكافحة التضخم. إذ أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة عرض العمل وزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار والإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل. وكل هذا سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج الوطني، فإذا بقي مستوى الطلب الكلي على حاله، فإن مستوى الأسعار سوف ينخفض.كما يعتقد منظرو اقتصاديات جانب العرض أن العودة لقاعدة الذهب من شأنها المساهمة في خفض معدلات التضخم،

[1]. تومي صالح، " النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000"، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،2022 ص 112-113

وذلك من خلال ما تضعه هذه القاعدة من حد للتوقعات التضخمية، إذ أنها تضع أساسا لاستقرار سعر الصرف ودعم الثقة في الدولار. كما أن تثبيت سعر الدولار تجاه الذهب من شأنه أن يحد من قدرة البنوك المركزية على التوسع في إصدار النقود، ذلك أن مقدرة هذه البنوك في الإصدار ستكون مقيدة بالمعروض من الذهب، الأمر الذي يكون تأثيره إيجابيا في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، إذ سيصبح من الصعب تمويل العجز من خلال التوسع فيالاصدار النقدي الجديد.[1]المطلب الثاني: العوامل المسببة للتضخم.توجد عدة عوامل وأسباب تدفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع، وتتمثل فيما يلي:أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع.إن حصول التضخم بالطلب يستلزم توافر شرطين:يجب أن يوجد فائض في الطلب؛يجب أن يتميز العرض بانخفاض المرونة.أ.الطلب الفعلي أكبر من العرض: يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تتم المقارنة قبليا وليس بعديا أن بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة.فلدى المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة إلى المشترين بأسعار الفترة الجارية، ولكي يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدرين[2]:إما أن ينفق المتعاملون من أرصدتهم التي اكتنزوها في وقت سابق؛أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول.وفي هذه الحالة يمكن أن يأخذ المتعاملون أو النظام المصرفي المبادرة، وبتعبير آخر فإن زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار، لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود. وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعمد إلى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار، كما يزيد من سلفه إلى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات، كذلك يمكننا أن نتصور أيضا بأن المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة، إذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بأن الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلهاإلى نقد وطني.

ومن هنا يتبين لنا أن المبادرة يمكن أن تأتي من الجهاز المصرفي، من المؤسسات المالية، من الأسر، من المشروعات أو من الإدارة العامة أو من الخارج، لكن وكما يتبين لنا فإن الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في جميع الأحوال، فهو الذي يقبل أو يرفض توفير المزيد من النقود وهذا في ظل فرضية عدم الاكتناز.[3]ب.فائض الطلب لا يكفي لرفع مستوى الأسعار:

عندما يرتفع الطلب ويفوق العرض بالأسعار الجارية يمكن أن نتصور بأن المنظمين أو المستوردين سيعمدون إلى استخدام المخزون السابق أو يزيدون من الإنتاج أو يلجؤون إلى الاستيراد وهذا بغرض مواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب، وحتى ترتفع الأسعار لابد أن يكون العرض غير مرن، وهذا يعني أنه لا يمكن زيادة العرض بكميات كافية في الفترة المأخوذة بعين الاعتبار ونفس الأسعار الجا رية، وهنا يطرح السؤال

[1]. زياد عزالدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، "التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة2003-2013("، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،)المجلد11- العدد 2015/33، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ص-ص .201- 204.

[2]. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 473.

[3]. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 474.

حول سبب فقدان العرض للمرونة في فترة معينة، وفي الواقع هناك ثلاثة أسباب يمكن أن تحدد عدم مرونة العرض وهي :ارتفاع التكاليف ،الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية والاستخدام الكامل لليد العاملة.

على أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ارتفاع الأسعار لا يمكن أن يستمر ما لم تضخ باستمرار كميات إضافية من النقود في الدورة الاقتصادية ولما كان الاكتناز لا يوفر إلا موارد محدودة، لذا يمكننا الجزم بأن توفير النقد الجديد يرتبط بالجهاز المصرفي، وينتهي التضخم عندما يمتنع هذا الجهاز بشكل أو بآخر عن منح قروض جديدة .والسؤال الذي يطرح نفسه هو :لماذا يتم ضخ هذه الكميات من النقد؟ وجواب ذلك يكمن في سعي الحكومات للارتفاع بمستوى التشغيل، ويمكن التدليل على هذا من خلال منحنيات العرض والطلب .

فحتى وإن كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإننا نسجل دائما وجود البطالة بسبب الصدامات في سوق العمل التي تجعل التقاء العمال والمستخدمين صعبا أحيانا؛ وأيضا فإن معدل البطالة في حالة التشغيل الكامل معدل البطالة الهيكلي يكون أكبر من الصفر. فإذا قررت الحكومات استهداف مستوى بطالة جد منخفض – أقل من معدل البطالة الهيكلي-فإن كل العناصر تؤدي إلى تسارع في معدل نمو المعروض النقدي وبالتالي تضخم جد مرتفع.[1]

ويوضح لنا الشكل رقم(7) كيف يمكن إحداث التضخم عن طريق السعي لتحقيق معدل بطالة جد منخفض

الشكل (7): التضخم الناتج عن الطلب، نتائج استهداف معدل بطالة جد منخفض

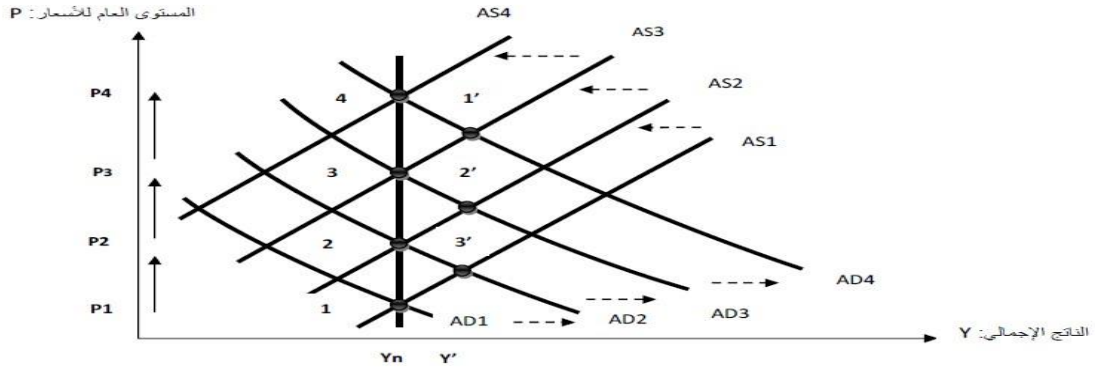

Source : Fréderic Mishkin, monnaie, banques et marchés financiers, (8éme édition, état unis, université de Columbia, 2007), p. 830.

استهداف معدل بطالة جد منخفض، أو بعبارة أخرى، معدل ناتج جد مرتفع، يدفع بالحكومة إلى نقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين، من AD1 إلى غاية ADبينما منحنى العرض الكلي ينتقل نحو اليسار من AS1 إلى غاية AS4، إن النمو المتزايد في مستوى الأسعار الذي ينتج عن هذه الانتقالات المتتالية يدعى: التضخم بواسطة الطلب، وهو ناتج عن سياسات اقتصادية تطمح في نقل منحنى الطلب نحو اليمين.

ثانيا: التضخم الناتج عن التكاليف.ترتكز هذه الآلية على مبدأ أن الأجراء في بعض الظروف قادرون على إحداث ارتفاع في معدلات الأجور الاسمية التي يتلقونها، ارتفاع يتجاوز معدل الزيادة التي تطرأ على الإنتاجية الناشئة عن تطور التنظيم والتقنية .هذا الارتفاع لمعدلات الأجور الاسمية الذي يشكل عنصرا أساسيا في أكلاف الإنتاج، يحث مدراء المشروعات على زيادة أسعار بيع منتجاتها.

[1]Fréderic Mishkin, op.cit, p 838.

وحتى تتحرك هذه الآلية بالشكل المخطط له من قبل الأجراء يجب أن يتوفر لها شرطان أساسيان وهما:

- يجب أن تكون النقابات العمالية قوية بما فيه الكفاية؛
- يجب أن توفر السلطات النقدية الكميات الضرورية من النقد.

الشكل(8): التضخم الناتج عن التكاليف

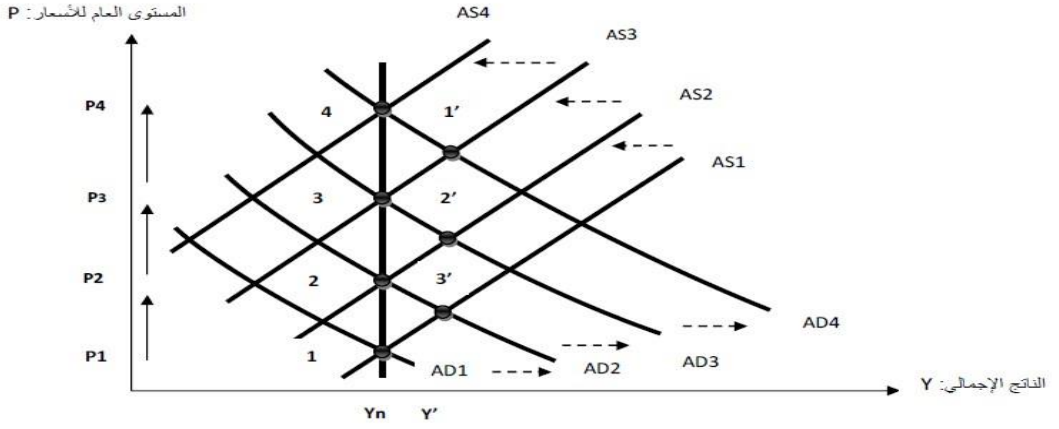

Source : Fréderic Mishkin, monnaie, banques et marchés financiers, (8éme édition, état unis, université de Columbia, 2007), p. 837.

عند حدوث التضخم بالتكاليف، فإن انتقالات منحنى العرض الكلي نحو اليسار تكون متتالية من AS1 إلى AS2وهكذا ،وبالتالي تجبر الحكومات التي تهدف إلى تحقيق تشغيل عالي على نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين باستمرار، وذلك من أجل الإبقاء على كل من الناتج الإجمالي ومعدل البطالة في مستوياتهما الطبيعية؛ والنتيجة الأهم تتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من P1 إلى P2 وهكذا.

من خلال الشكل رقم(8) نلاحظ أن الاقتصاد يتواجد مبدئيا في النقطة 1، في التقاطع بين منحنى الطلب الكلي AD1 ومنحنى العرض الكلي AS1.

نفترض بأن الأجراء ونقاباتهم يقررون المطالبة برفع الأجور، إما لأنهم يريدون رفع أجورهم الحقيقية)أي زيادة قدرتهم الشرائية للسلع والخدمات، أو لأنهم يتوقعون تسارعا في معدلات التضخم ويريدون فقط الحفاظ على قدرتهم الشرائية الحالية.

أثر مثل هذا الارتفاع في الأجور شبيه لذلك الأثر الذي تحدثه الصدمة السلبية للعرض، ويؤدي إذا إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار نحو AS2. وبالتالي ينتقل الاقتصاد إلى وضع جديد، والناتج الإجمالي سوف ينخفض جراء ذلك ويقع تحت مستواه الطبيعي 'Y، أما المستوى العام للأسعار سيرتفع إلى غاية P1.

في مثل هذه الوضعية ما هو سلوك الحكومة التي تسعى لتحقيق تشغيل مرتفع؟ مقابل انخفاض الناتج الإجمالي والارتفاع المتتالي في مستويات البطالة، سوف تتخذ الحكومة عدة إجراءات لرفع منحنى الطلب الكلي ليصل إلى AD2، وتسمح أيضا للناتج الإجمالي بالعودة إلى مستواه الطبيعي ولكن مع ارتفاع جديد في مستويات الأسعار إلى P_2. إذا فالأجراء الذين حصلوا على زيادات في الأجور قد حققوا أهدافا إستراتيجية :حيث تدخلت الحكومة لمنع البطالة المفرطة بينما يحققون هم أهدافهم الأجرية. في الواقع فإن الحكومة سوف تعلن دعمها للمطالب الأجرية، وتطبق سياسة تدخلية لمنع البطالة هذه السياسة تعرف بالسياسة التسهيلية.

إن الأجراء المعنيين يكونون واعين بالسلوك التسهيلي للسلطات العامة، وهذا ما يشجعهم لطلب زيادات جديدة؛ علاوة على ذلك فإن الأجراء الآخرين سوف يدركون بأن أجورهم ستنخفض نسبيا مقارنة بأجور غيرهم، وللمحافظة عليها فإنهم هم أيضا سيطالبون برفعها .وبذلك يعرف منحنى العرض الكلي تحركا جديدا نحو اليسار إلى المنحنى AS3. هذا التحرك يؤدي إلى انتقال الاقتصاد إلى النقطة 2' وما يميزه هو الارتفاع الجديد في البطالة .سوف تلجأ الدولة من جديد إلى تطبيق سياسة تدخلية، من أجل نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين أي إلى المنحنى AD3 وإعادة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، لكن مرة أخرى في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى النقطة P3.

إعادة هذا الإجراء تؤدي في كل مرة إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن تسميته:التضخم بالتكاليف[1].
ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في نشو ء وتطور التضخم بواسطة التكاليف؟ هذا النوع من التضخم غير ممكن الحدوث إلا بتوفر شرط الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي نحو اليمين.

في النظرية الكينزية، الانتقال الأولي لمنحنى الطلب الكلي إلى AD2 سببه ارتفاع منتظم في النفقات العامة أو انخفاض منتظم في الضرائب.لكن لماذا ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى AD3 ثم إلى AD4 وهكذا؟ القيود الطبيعية التي تحدد المبلغ الأقصى للنفقات العامة والمبلغ الأدنى للضرائب تمنع في الواقع إتباع مثل هذا النوع من السياسات التسهيلية؛ وكنتيجة فإن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بصفة مطلقة لنقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين. بالمقابل هذا الانتقال يمكن أن يكون سببه ارتفاع مستمر في عرض النقود، أي تزايد في النمو النقدي.

وما تجدر الإشارة إليه أن الفرق بين التضخم بالتكاليف أو بالطلب غير واضح، فالتضخم بواسطة التكاليف قد ينتج عن التضخم بواسطة الطلب، فالتضخم بواسطة الطلب يجذب معدلات تضخم جد مرتفعة مما يؤدي إلى مطالبة الأجراء برفع أجورهم لكي يحافظوا على أجورهم الحقيقية أي أن التضخم بالطلب يمكن أن يؤدي إلى التضخم بالتكاليف.

مما سبق نستنتج أن التضخم سواء كان بالتكاليف أو بالطلب لا يمكن أن يحدث إذا لم تكن هناك زيادة في المعروض النقدي، وبهذا المعنى يمكن الجزم بأن زيادة كمية النقود تعتبر شرطا لازما لحدوث التضخم.

ثالثا: الأسباب الهيكلية للتضخم.

بالإضافة إلى الأسباب سالفة الذكر والتي ترجع إلى عوامل نقدية بحتة، فإن التضخم يحدث أيضا نتيجة اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا حسب المدرسة الهيكلية، والتي تنقسم إلى تيارين رئيسيين، ركز التيار الأول على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول النامية، أما التيار الثاني فركز على التضخم الهيكلي في البلدان المتقدمة.يفسر التضخم الهيكلي وفقا للتيار الأول حسب طبيعة الدول النامية وما تسببه فيها جهود التنمية من آثار، لذلك يجب البحث عن هذه الاختلالات الهيكلية ومعالجتها بالطريقة المناسبة لطبيعة هذه الدول التي ينشأ فيها التضخم حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي، ومن أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية في هذه الدول ما يلي:[2]

[1]Fréderic Mishkin, op.cit, p 837.

[2]. زياد عزالدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، "التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،)المجلد11- العدد 2015/33، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد(، ص-ص .201- 203.

1الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: تتميز هذه الاقتصاديات بتخصصها في إنتاج وتصدير المواد الأولية، التي تمثل المورد الأساسي في هيكل صادراتها، والتي تتحدد أسعارها بناء على قوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية، فإذا ما حدثت تقلبات شديدة في أسواق المواد الأولية بأن يصبح الطلب عليها أكبر من المعروض منها فسوف ترتفع أسعارها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ودخول الإنتاج، وفي مقابل ذلك فإن الإنتاج المحلي غير مرن لاستيعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذلك تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور، ويضيف أصحاب المدرسة الهيكلية أنه حتى في حالة تدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فإن الأسعار تعرف ارتفاعا للأسباب التالية:

- إحداث عجز في الموازنة الحكومية نتيجة لضعف الإيرادات من الصادرات يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي مما يعجل بظهور التضخم؛

- يسبب انخفاض الصادرات ارتفاع في أسعار الواردات بسبب انخفاض الحجم المستورد منها؛

- الاستمرار في تناقص حصيلة الصادرات يدفع هذه الاقتصاديات إلى تخفيض قيمة عملتها لتشجيع الصادرات مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة؛

- إن حصيلة الصادرات المنخفضة تنعكس على تصور المتاح من النقد الأجنبي المستخدم في تمويل استيراد السلع الاستثمارية مما يقلل من مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستهلاكية فترتفع الأسعار محليا بسبب عجز الإنتاج المحلي على تغطية العجز في الطلب الداخلي.

2. طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تتميز المراحل الأولى للتنمية بإنفاق استثماري كبير الذي يتولد عنه دخول نقدية جديدة تحدث اختلالا في حجم الطلب على السلع الاستهلاكية وجمود العرض منها مما يخلق قوى تضخمية محصلتها عدم توافق التيار النقدي والإنفاقي مع ما هو متاح من السلع والخدمات المستوردة والمنتجة تدفع بالأسعار إلى الارتفاع؛

3. الاختلال في فترة التفريخ: يشير أتباع المدرسة الهيكلية إلى أن اختلالا آخر ينشأ بين التيار النقدي والتيار السلعي سببه طول فترة إنجاز مشاريع التنمية في هذه الدول أو ما يعرف بفترة التفريخ " Gestation Period" وهي الفترة التي تنقضي بين بدء الانفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وتتسع حدة هذا الاختلال كلما كانت هذه الفترة أطول لأنها تخلق دخولا جديدة في الفترة التي لا يتم فيها خلق سلع وخدمات جديدة من هذه المشاريع زيادة في الأجور لا تبررها زيادة في الإنتاجية؛

4. تغير هيكل الطلب والعرض لبعض المنتجات: ينتج التركيز على تنمية قطاعات معينة على حساب أخرى ارتفاع الطلب على سلع قطاعات معينة في مقابل ضعف مرونة عرضها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ليعم هذا الارتفاع في الأسعار كل القطاعات الأخرى بسبب علاقات التشابك والترابط بين القطاعات اختلال علاقة النمو بين القطاعات المختلفة يعرف بظاهرة الثنائية؛

5. تفاوت توزيع الدخول: إن الزيادة في تفاوت توزيع الدخول وتركها في أيدي قليلة من السكان يؤدي إلى المزيد من الاختلالات بين التيارين النقدي والسلعي من خلال ارتفاع ميل الاستهلاك لهذه الطبقة مع قلة وعيها الادخاري؛

6. الجمود النسبي للجهاز المالي في الدول النامية: يترتب على الجهاز المالي في الدول النامية ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض قدرته على التحصيل الضريبي مما ينتج عنه حصيلة ضريبية ضئيلة مقا رنة بإجمالي الناتج المحلي ،تضطر الحكومة إلى التمويل بالعجز الموازني، عن طريق قوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي أو عن طريق الإصدار النقدي، أي أن تمويل هذا العجز يكون تمويلا تضخميا؛

7. ضآلة مرونة عرض المنتجات الأساسية في ظل التزايد السكاني: تضطر الدول النامية إلى الاستيراد بسبب ضعف جهازها الإنتاجي المحلي من المواد الأساسية وقصوره عن تلبية حاجات السكان المتزايدة، ويرجع هذا إلى عدم الاهتمام الكافي بتحقيق التنمية في هذه القطاعات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع. يختلف التضخم الهيكلي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، التي يحدث فيها هذا النوع من التضخم نتيجة التغيرات الهيكلية المصاحبة لزيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة ونمو الوحدات الإنتاجية وتحولها إلى شركات احتكارية، وتتجلى صور التضخم الهيكلي في الأشكال التالية:

- التغيرات الحاصلة في نظام الإنتاج والقوى المحركة له خلقت بيئة تضخمية من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالتأثير على توزيع الثروة وهوامش الربح، التكاليف، الدخول، التكنولوجيا، نمط الاستهلاك وتحديد الأسعار بعيدا عن السوق؛

- التغيرات الهيكلية في الأسعار النسبية للسلع نتيجة تغير علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد ،مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة لبعض السلع في بعض الأسواق بصورة غير مباشرة؛

- التغيرات الهيكلية التي تسمح برفع أجور العمال في حالة ارتفاع معدلات الإنتاجية في بعض القطاعات، مما جعل زيادة الأجور تتسرب إلى باقي القطاعات وهو ما يعرف بتضخم الإنتاجية

خلاصة الفصل الثاني:

توضح من خلال هذا الفصل، أن التضخم ظاهرة اقتصادية شغلت المفكرين الاقتصاديين وشكلت تضاربا في الأفكار ووجهات النظر، حيث ركز البعض من المفكرين على الأسباب الدافعة لحدوثه، بينما ركز آخرون على آثاره المختلفة، ورغم هذا التباين في الآراء إلا أن جميعها تتفق على أن التضخم يعبر عن الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وانخفاض القدرة الشرائية، وذلك نتيجة لعدة أسباب قد تدفع الطلب الكلي نحو الارتفاع، أو تدفع العرض الكلي نحو الانخفاض، أو ربما نتيجة حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصاديعلىمعدل التضخم في الجزائر

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي و الدراسة النظرية للتضخم في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل إظهار واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، ثم إعطاء صورة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على التضخم في الجزائر خلال فترة -1990-2022 من خلال نظرية الاقتصاد القياسي وسنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي في الجزائر بالاعتماد على برنامج. الإحصائيEviews

المبحث الأول : واقع التنويع الاقتصادي فترة 2022/2000

المبحث الأول : واقع وتحليل معدلات التضخم فترة 2022/2000

المبحث الثاني: تقدير وبناء النموذج القياسي لأثر التنويع الاقتصادي علىمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

المبحث الأول : واقع التنويع الاقتصادي فترة 2020/2000

تسعى كل دولة سواء ربيعية أو غير ريعية إلى تنويع اقتصادها، حيث تختلف سياسات التنويع من بلد إلى أخر، هناك من حققت أهدافها وهناك من لم تصل بعد إلى مستوى مقبول من التنويع، سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الآليات التي انتهجتها الجزائر للخروج من التبعية النفطية.

المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

هناك العديد من الآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي و الخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل ا نهيار أسعار النفط من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، ولهذا الغرض عملت هده السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شانها أن تساهم في النهوض ذا القطاع، فهذا التفكير الجيد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول إلى ادني مستوى له مما اجبر السلطات بان تم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا و هو القطاع غير النفطي.[1]

1 إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية: عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989، حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في :

- ✓ تخفيض عجز الميزانية: في البداية يمكن ان يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات.
- ✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ومن اجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة إجراءات تمثلت في :

- ✓ القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام السعار، يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض و الطلب.
- ✓ القانون رقم 90-16 المتعلقة بقانون المالية التكميلي لسنة 1990و ذلك من خلال: تبني نظام الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة، والسماح للوكلاء المعتمدين و تجار المقيدة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من اجل إعادة بيعها على حالها مع إعفائهم من إجراءات مراقبة التجارية الخارجية و الصرف.
- ✓ المرسوم التنفيذي 37/91 المتعلقة بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب الترخيصاتو التدخلات الإدارية.
- ✓ إعادة جدولة الديون.

[1] قابوشفريال ،اثار التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة (1990-2015) ، ص46.

- ✓ إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 24- 20 المؤرخة في 1994/04/12

وبالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمد ا الجزائر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ و قواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخ روج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2 سياسة سعر الصرف: شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبيتها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها عطاء القيمة الحقيقية والداخلية و الخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى الى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا الحجز طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات و تقليل من الواردات عن طريق سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف.

3 الإجراءات الجبائية: قامت السلطات باصطلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتطبيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، وذلك من خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافةأو الضريبة على النشاط المهني.

4 الإجراءات الجمركية: اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية، من خلال الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون.

الفرع الثاني: إجراءات متعلقة بالاستثمار

اعتبرت الجزائر إن الإعداد لفترة ما بعد النفط، بناء اقتصاد إنتاجي لابد إن يتم من خلال وتيرة من الإصلاحات و الخيارات تتمثل في :

1/ إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة: أفرزت العولمة و التقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، واهم الإجراءات التي قامت ا الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر:

1.1/ إصدار قانون النقد والقرض في 1990: دعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتنويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص الغير مقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

2.1/ قانون تطوير مناخ الاستثمار والياته لسنة 2001: الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارANDI.

2/ تشجيع القطاع الخاص:افرد المشرع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمتعاملي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينية وجبائية ومالية لحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية، نوضحها في الآتي:

1.2/ امتيازات عينية: ترتبط بالعقار الصناعي والتجهيزات والماد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعة أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات و المواد الأولية طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

2.2/ امتيازات جبائية: بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزائية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية.

3.2/ الامتيازات المالية: وتقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.

3/ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:شهد قطاع (م ص م) في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص و التي تعتبر الم ص و القاعدة الأساسية له، كما إن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث واعتماد برنامج لدعم و ترقية هذه المؤسسات مما أدى الى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.

اختلفت التعريفات المعطاة للم ص م و ذلك لاختلاف المعايير التي تقوم عليها هذه التعاريف و يمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التشريع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

معيار التصنيف نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال (دينار)	الحصيلة السنوية مجموع الميزانية(دينار)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01الى 09	اقل من 20مليوم	اقل من 10ملايين	مؤسسة تمتاز بالاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 10الى94	اقلمن 200مليون	اقل من 100مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50الى 250	200 - 02مليار	من 100 الى 500مليون	

المطلب الثاني: تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزها إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذه العملية ميز ا جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بسعي المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

الفرع الاول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004:

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001- 2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار. جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد

العالمي، ويبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج و المتمثلة أساسا في مكافحة الفقر، خلق مناصب عمل وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء لإقليمي.

وعمل البرنامج في تحقيق الأهداف السابقة الذكر على الجوانب التالية:

- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحية،الصيد و الموارد المائية من خلال العمل على تكثيف الإنتاج لفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك والسعي لترقية صادرات المنتجات الفلاحية، و كذا العمل على استغلال الموارد المائية على طول الساحل الجزائري.
- ✓ ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لتحقيقها من خلال قدر ا على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 5.210 مليون دينار موزعة على يئة التجهيزات الهيكلية للعمران ،وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات.
- ✓ كما اهتم البرنامج بالمنشات القاعدية، عمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني:البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004، و ذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل إلى حدود 5.38 دولار ،مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 1.43 مليار دج في السنة ذا ا، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقعة تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، اقر هذا البرنامج الذي اعتبر قويا لعجلة الاقتصاد ولخلق ديناميكية نشاط في الجزائر، جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ تحديث وتسريع الخدمات العامة .
- ✓ تحسين مستوى معيشية الأفراد .
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبني التحتية .
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي.

برنامج تطوير النمو الاقتصادي 2010-2014:اتجاه السياسة

جاء في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المركزية على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001، اعتبر استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدهم النمو، قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دج أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار للفترة 2001- 2014.

هدفه الأساسي الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي، هو يشمل شقين اثنين هما:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج.

- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534.11 مليار دج.

نتائجه:

- ✓ في العموم يمكن القول انه تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشاتالقاعدية و تحسين الخدمة العمومية، الصحة و التعليم ... الخ.
- ✓ استمرار انخفاض معدلات البطالة مع تسجيل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع السادس: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:
قررت الحكومة الجزائرية في ابريل2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلع 525 مليار دج (8مليار دولار) وجه أساسا للقطاعات الرئيسية.

أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :

- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة مضافة و مناصب شغل عند طريق رفع مستوى استغلال في قطاع الفلاحي.
- ✓ يئةوانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث نشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات.
- ✓ تنمية الموارد البشرية.

الهدف الأساسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخاص وتخفيض معدلات بطالة.

البرنامج التكميلي لدعم النمو2005- 2009:
إن برنامج تكميلي لدعم النمو الموافقة عليه بموجب قانون التكميلي لسنة 2005 حسب، المادة 27 التي تنص على ما يلي:

ينتج في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120- 2.3 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج تكميلي لدعم الإنعاش، وقد خصص مبلغ 4227 مليار دج.

أهداف هذا البرنامج هي:

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شا ا ان تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- ✓ مواصلة تطبيق الإدارة القضائية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاجاو بالصلاح المالي و المصرفي .
- ✓ انتهاج سياسة الترقية الشراكة و الخوصصة ، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة و المنافسة غير المشروعة.

الفرع الثالث:عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2014- 2030:
جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الاساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي وتعزيز تماسك الامة هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- ✓ مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- ✓ تحسين ظروف المعيشية في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع القطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل مناطق.
- ✓ ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار واتخاد تدابير اللازمة لانعاش الصناعة الاقتصادية وتطوير المحيط الاداري والمالي والقانوني للمؤسسة، ترقية الصادرات خا رج المحروقات.
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والادارة الوطنية في قطاع البناء والاشغال العمومية
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاء .
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمناخية.
- ✓ تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.
- ✓ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019:
يعتبر هذا برنامج تكميلي للبرنامج التنموية حيث غطى هذا البرنامج عمليات الاستثمار العمومية ،وتتمثل أهداف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء و الغاز، ...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- ✓ ايلاء الاهتمام اكثر بالتنويع وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية.
- ✓ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ✓ ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية ومن خلال تشجيع وترقية تكوين الاطار واليد العاملة المؤهلة.

نموذج النموالجديد2016- 2030:
جاء هذا النموذج وصدق عليه في جويلية 2016، وذلك في ظل انخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسى لبرنامج التنمية، وقدتم وضعه ضمن ثلاث مراحل الاساسية:

- ❖ مرحلة الاولي: وهي مرحلة الاقلاع من 2016- 2019 و دفع الجزائر من خلالها الى تحسين ايرادات الجباية محلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز موازنة وتعبئة الموارد الاضافية.

- ❖ مرحلة الثانية: وهي مرحلة الانتقال من 2020 الى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي.
- ❖ مرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار من 2026الى 2030 الهدف من خلالها الى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 5.6٪ أهدافه:
  - ✓ المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
  - ✓ عصرنة القطاع الفلاحي.
  - ✓ الانتقال الطاقوي تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الاهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج.
- تامين الموارد الطاقوية وتنويعها.
- الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية، مع اعداد خريطة اقليمية للاستثمارات.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج محروقات واقامة مجلس وطني استشاري من اجل ترقية الصادرات، والتشجيع على انشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة.

المبحث الثاني: طبيعة التضخم في الجزائر وأهم مؤشراته.

سجل التضخم في الجزائر العديد من التغيرات بين ارتفاع وانخفاض، وفقا للسياسات الاقتصادية المسطرة لكل فترة، وتبعا لمختلف البرامج التنموية والإصلاحية المتبعة، وكان لكل تغير سجله التضخم مجموعة من الأسباب والعوامل، وتعتمد الجزائر على عدة مؤشرات ومقاييس لحساب معدل التضخم، ويعتبر أهمها على الاطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والرقم القياسي الضمني.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار.[1]

ويمكن أن نقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

أولا: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2003.

من خلال الجدول رقم(1) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة 1990-2003

(الجدول)2: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة2000-2020

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	2.6	3.56	1.64	2.5
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	3.9	4.4	5.7	4.1	4.5	8.9	3.3

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:http://www.worldbank.org

ويمكن أن نقسم هذه الفترة إلى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما يلي:

الفترة: 2000-2003. بلغ معدل التضخم 0.33% سنة 2000 كأدنى حد *لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ* الاستقلال. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية.[2]

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.22 %وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 30.22% جراء نمو احتياطيات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ،بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي

[1] Boutalebkouider, politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne, (l'office des publications universitaires, alger, 2013), p. .782

[2] . محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1999/2011)"، **مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، عدد 14، الدنمارك ،2013، ص 272.

ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.[1] بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 30.17%.[2]

ثانيا: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

من خلال الجدول رقم(2) سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2004-2019)

الجدول 2: تطور معدلات التضخم خلال2004-2020:

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم %	1.64	2.5	3.9	4.4	5.7	4.1	4.5	8.9
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم %	3.3	2.90	4.78	6.40	6	4.5	5.5	6.02

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي: http:// www.worldbank.org

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(2) أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.89% كحد أقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ 0.33% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ 3.56% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 4.5% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ 1.65% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004هذاالتراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا إلى انخفاضمعدل السيولة المصرفية إلى-39%.

[1].AchourTaniYamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

[2]. رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 61-62/ شتاء- ربيع 2013، ص 204.

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.5% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.9%، أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه ،وأيضا نمو السيولة النقدية من 7.56% سنة 2006 إلى 5.74% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 6.18% سنة 2006 إلى 2.24% سنة 2007، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم.

في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.4% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.[1]

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.[2] فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 2.4% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 8.7% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة +) 7.20%(المنتجة محليا.[3] كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر.

سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 4.1% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار الموادالغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.5%، وحسب دراسة أجراهابنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجمع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين7% بسبب تحركات أسعار الصرف،21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي.[4]

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.5% سنة 2011 إلى 9.8% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009.[5] وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل إلى 3.3%، ليواصل

---

[1]. BouhassounZahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014, p 256.

[2] . Fonds monétaire international, « algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », (rapport du FMI n 11/39, Mars 2011), p 75.2011

[3] . « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009 » **ministredes finances**,(direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009), p 12.

[4] .BouhassounZahira, op.cit, p. 259.

[5]. بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**،)عدد13، جامعة بسكرة، جوان 2013(، ص .212. وبن ي وسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال

تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 55.109 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 23.58 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 02.47%[1] واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد، واقتراب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر. وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية ،خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ 4.8% أي بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014.[2] ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليبلغ 6.4% ويبدو أن هذا التواصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا8.21%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللسنةالثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير الماليون إلا بواقع 79.0 %في 2016 مقابل 13.0% سنة 2015.

بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ: 6%. واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

تعد الدراسة القياسية جزءًا أساسيًا من العمليات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والكفاءة في مختلف المجالات. تسعى هذه الدراسة إلى تحديد المعايير والمقاييس التي يجب أن تتبعها المنتجات أو الخدمات لضمان الجودة والتوافق مع المعايير العالمية.

إن معدل التضخم يعتبر متغيرا تابعا للعديد من المتغيرات الاقتصادية والإجرائية منها ما يمكن التحكم فيه كالتنويع الاقتصادي ومنها ما يتعذر التحكم فيه تلك وقد تكون عوامل اقتصادية يمكن قياسها كميا.

بالإضافة إلى تلك العوامل الاقتصادية يوجد عوامل أخرى كيفية تؤثر في الناتج المحلي الخام وعليه سنتناول في هذا الفصل دراسة قياسية اثر التنويع الاقتصادي على معدل التضخم ولذلك قسمنها لثلاث مباحث:

الفترة 1990-2012"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**،)عدد16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014(، ص .33. بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 9.

[1]. بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"،)تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015(، ص .16.

[2] Donnés de ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur www.dgpp-mf.gov.dz vu le 31/03/2017

الإطار النظري للدراسة القياسية.

تلعب النماذج القياسية دور هام في التحليل الاقتصادي وذلك من خلال التعرف على طبيعة المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض والوقوف على تأثير كل منها على الآخر، وهذا يتطلب بناء نموذج قياسي للعلاقات المتداخلة بن المتغيرات الاقتصادية.

مما يتطلب دراسة إحصائية معمقة لعملية توليد البيانات وهن عن المشاكل الإحصائية وتشكل النماذج الاقتصادية عاملاً أساسياً في تقسيم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول واتهمت بعض الدول لدراست متغيرات الاقتصاد الكلي في صورة احتمالية ومتعددة متداخلة فيما بينها وهذا يتطلب منا تقنية الحوسبة والبرامج الإحصائية من أجل التقدير وتتمثل هذه البرامج في:

Eviews،(1013)- stata- grhtl- sas- paython- Rبرمجة

في سياق الاقتصاد القياسي، يُعَرَّف هذا المفهوم بأنه الدراسة التي تركز على تحليل وقياس العوامل الاقتصادية وتطبيق المعايير والمقاييس لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وتشمل مراحل بناء نموذج قياسي تحديد المتغيرات الرئيسية، وجمع البيانات، وتحليلها، وتطبيق النموذج، وتقديم النتائج والتوصيات.

تعريف الاقتصاد القياسي.

الاقتصاد القياسي هو فرع من الاقتصاد يستخدم النماذج الرياضية والتقنيات الكمية لفهم الظواهر الاقتصادية وتحليلها. يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتوقع سلوك الأسواق واتخاذ القرارات الاقتصادية الفعَّالة.
كما يتضمن الاقتصاد القياسي أيضًا استخدام الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية لتحليل البيانات الاقتصادية والتنبؤ بالتغيرات في الأسواق والاقتصاد بشكل عام. يشمل هذا العمل تطبيق النظريات الاقتصادية على البيانات الفعلية لفهم الظواهر الاقتصادية بشكل أفضل وتحسين القرارات الاقتصادية.

أهداف الاقتصاد القياسي.

تتمثل أبرز أهداف الاقتصاد القياسي في:

1- **توفير أدوات تحليلية دقيقة** :يهدف الاقتصاد القياسي إلى توفير أدوات تحليلية دقيقة وموثوقة لفهم العلاقات الاقتصادية وتحليل السلوكيات الاقتصادية بشكل فعّال.

2- **التنبؤ بالسلوك الاقتصادي** :يهدف إلى تطوير نماذج تنبؤية لفهم وتوقع سلوك الأسواق والاقتصاد بشكل عام، مما يساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعّالة.

3- **فهم العلاقات السببية** :يسعى الاقتصاد القياسي إلى تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية لفهم التأثيرات والتفاعلات بين العوامل الاقتصادية المختلفة.

4- **تقييم السياسات الاقتصادية** :يهدف إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية من خلال تحليل تأثيرها وتقدير النتائج المتوقعة.

5- **تطوير النظريات الاقتصادية** :يساهم الاقتصاد القياسي في تطوير وتحسين النظريات الاقتصادية من خلال اختبار الفرضيات وتوجيه التطبيقات العملية.

6- **تمكين اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعَّالة** :يهدف الاقتصاد القياسي إلى تزويد القرارات الاقتصادية بالمعلومات والتحليلات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعّالة في مختلف المجالات الاقتصادية.

مراحل بناء نموذج قياسي.

1- **تحديد المتغيرات**: تبدأ هذه المرحلة بتحديد الهدف الرئيسي للنموذج والمتغيرات الرئيسية التي ستتم دراستها.
2- **كتابة الصيغة الرياضية**:بعد تحديد المتغيرات والعلاقات، يتم كتابة الصيغة الرياضية للنموذج القياسي التي تعبر عن تلك العلاقات.
3- **تقدير النموذج**:تشمل هذه الخطوة استخدام البيانات المتاحة لتقدير قيم المعاملات في النموذج باستخدام تقنيات الاحصاء.
4- **دراسة مدى صلاحية النموذج:** في هذه المرحلة، يتم دراسة صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، مما يتضمن التحقق من مطابقة النموذج للفرضيات النظرية، وقياس أداء النموذج باستخدام مقاييس الأداء الإحصائية، والتحقق من مطابقة النموذج للمعايير القياسية المعترف بها.

الدراسة البيانية لمتغيرات الدراسة.

تعتبر الدراسات البيانية أحد الأدوات الأساسية في فهم وتحليل الظواهر والعمليات في مجالات متنوعة، بما في ذلك موضوع مذكرتنا.

1. المتغير التابع y (معدل التضخم).

معدل التضخم هو مصطلح اقتصادي يعبر عن مقدار التغير في اسعار سلع ما نحو الزيادة بشكل كبير خلال فترة زمنية معينة ،حيث يوجد مصطلح معاكس له يعبر عن معدل الانكماش ويتم حسابه بالنسبة لسنة معينة تعبر كنقطة مرجعية لتتم المقارنة تبعا له.

الشكل رقم (9): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

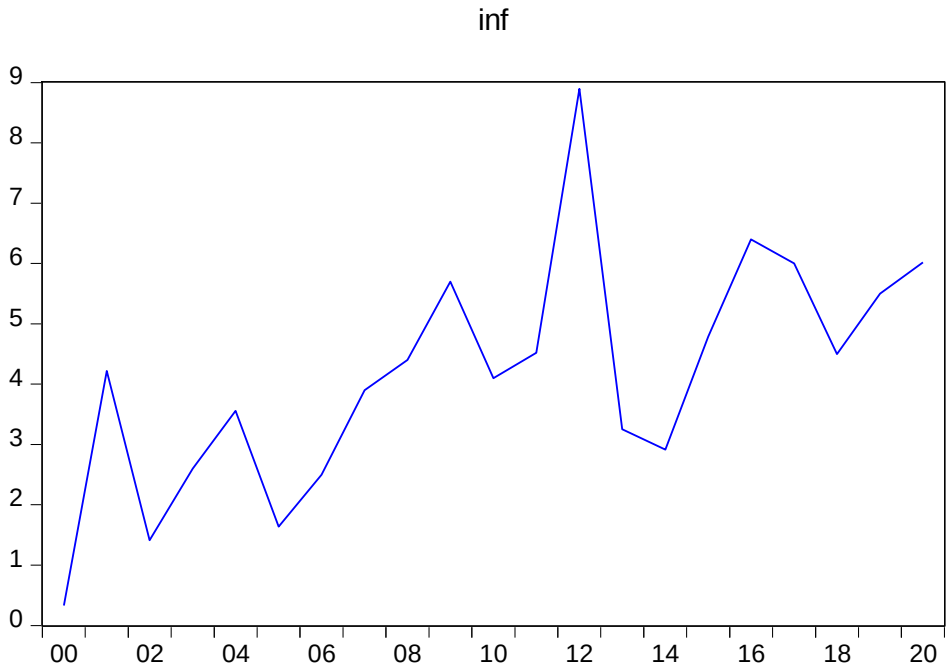

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10.

نلاحظ أن معدل التضخمy في تزايد من 0إلى حوالي 4 من سنة 2000إلى2003 ليتراجع إلى حدود 1.5 في سنة 2002 ليرتفع من جديد لغاية 5.5 وذلك في 2099 ليرتفع لغاية 9 في 2013 ليتراجع من جديد ثم يبقى في حالة تذبذب بين زيادة ونقصان ليبلغ ادنى قيمة عند حوالي 3 وذلك في 2015.

ومنه نستنتج أن معدل التضخم في الجزائريتصف بالتذبذب بين زيادة ونقصان.

2. المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

مؤشر التنويع الاقتصادي او الناتج المحلي الاجمالي

ويعبر عن النتائج التي تحصل عليها من خلال قيمة مخرجات القطاعات الاقتصادية التي (التجارة الخارجية، القطاع الصناعي ،القطاع السياحي ، قطاع الفلاحة.....)

تقدير النموذج:

نحاول تقديم دراسة قياسية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى

الجدول رقم(3) تقدير النموذج بإستخدام برنامج eviwes

DependentVariable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/04/24 Time: 09:27
Sample: 2000 2020
Includedobservations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.162177	1.346515	1.605758	0.1248
INDXGDP	4.406098	2.842659	1.549991	0.1376

R-squared	0.112252	Meandependent var	4.149959
Adjusted R-squared	0.065529	S.D. dependent var	1.945538
S.E. of regression	1.880714	Akaike info criterion	4.191572
Sumsquaredresid	67.20460	Schwarz criterion	4.291051
Log likelihood	-42.01151	Hannan-Quinn criter.	4.213162
F-statistic	2.402473	Durbin-Watson stat	1.546358
Prob(F-statistic)	0.137640		

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

الشكل العام للمعادلة:

$$Y = \alpha + \beta 1X + ei$$

الصيغة الرياضية المقدرة

Y = 2.162177+4.406098+ei

دراسة صلاحية النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية:

بالنسبة لمعلمة مؤشر الناتج المحلي الاجماليprob INDXGDP تساوي 0,1376 أكبر من 0,05 يعني أنه كلما اقترب مؤشر الناتج المحلي الاجمالي من الواحد كلما زاد معدل التضخم او كان كبير.

دراسة صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية:

أ- اختبار t ستيودنت: دراسة معنوية المعلمات.

دراسة معنوية المعلمات وذلك بإستخداماإختبار**t**ستيودنت يمكن أن يكون النموذج المبني من طرفنا صحيح أو غير صحيح ونثبت صحته من خلال إختبار الفرضيات التالية :

فرضية العدم :

B1=0.....: H0المعلمة ليس لها معنوية احصائية.

الفر ضيةالبديلة :

B1≠0: .....H1المعلمة لها معنوية احصائية .

-بما انT STATISTIQUES تساوي 1,54 (المحسوب) هي اصغر من Tالجدولية (1,791) نرفض H1 ونقبل H0 وهذا يدل على أن مؤشر الناتج المحلي الخام ليست لها معنوية إحصائية.

ب- إختبار فيشر: (دراسة معنويات النموذج).

دراسة مدى معنوية النموذج بإستخدامإختبارF فيشر وينقسم هذا الاختبار لفرضيتين:

$$\left.\begin{array}{l} H0 : B1 = 0 \text{ عدم معنوية النموذج} \\ H1 : B1 \neq 0 \text{ النموذجمعنوية} \end{array}\right\}$$

بما أن Prob(F-statistic) 0,137640اكبر من 0,05 نقبل H0ونرفض H1، وهذا يدل على أن النموذج ليس لها معنوية إحصائية.

جودة النموذج: بما أن معامل التحديد R=0,11 فإن R^2=11% هذا يدل على أن 11% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم سببها تغيراتمؤشر الناتج المحلي الخام.

أما 89% الباقية تعبر عن المتغير العشوائي أو الخطأ العشوائي ويدل على إما متغيرات كمية التي لم تدرج في النموذج أو متغيرات تغير كمية لصعوبات قياسية أو أخطاء في البيانات

دراسةصلاحيةالنموذجمنالناحيةالقياسية.

1. الارتباط الذاتي

أ- عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي:

اختبار LM TEST

تتم الدراسة بإستخدام اختبار LM TEST والذي ينقسم لفرضيتين:

$$\left.\begin{array}{l} H0 : \text{عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H1 : \text{وجود ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{array}\right\}$$

الجدول رقم (4): تقدير النموذج باستخدام برنامج *eviews*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.156139	Prob. F(2,17)	0.8567
Obs*R-squared	0.378797	Prob. Chi-Square(2)	0.8275

بما أن Prob F هي 0,85 المحسوبة أكبر من 0,05 نرفض H1 ونقبل H0 وهذا دليل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ب- عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين:

إختبارWhite :

الجدول رقم (5): تقدير النموذج باستخدام برنامج eviews

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.274044	Prob. F(1,19)	0.6067
Obs*R-squared	0.298584	Prob. Chi-Square(1)	0.5848
Scaledexplained SS	0.209088	Prob. Chi-Square(1)	0.6475

$H0$: عدم وجود مشكلة ثبات التباين
$H1$: وجود مشكلة ثبات التباين

بما أن prob f(1.19)هي 0,60 أكبر من 0,05 نرفض H1 ونقبل H0 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ثبات التباين.

ج- التوزيع الطبيعي للبواقي:

$H0$: وجود توزيع طبيعي لبواقي
$H1$: البواقي لا تتوزع طبيعيا

الشكل رقم (6): تقدير النموذج باستخدام برنامج *eviews*

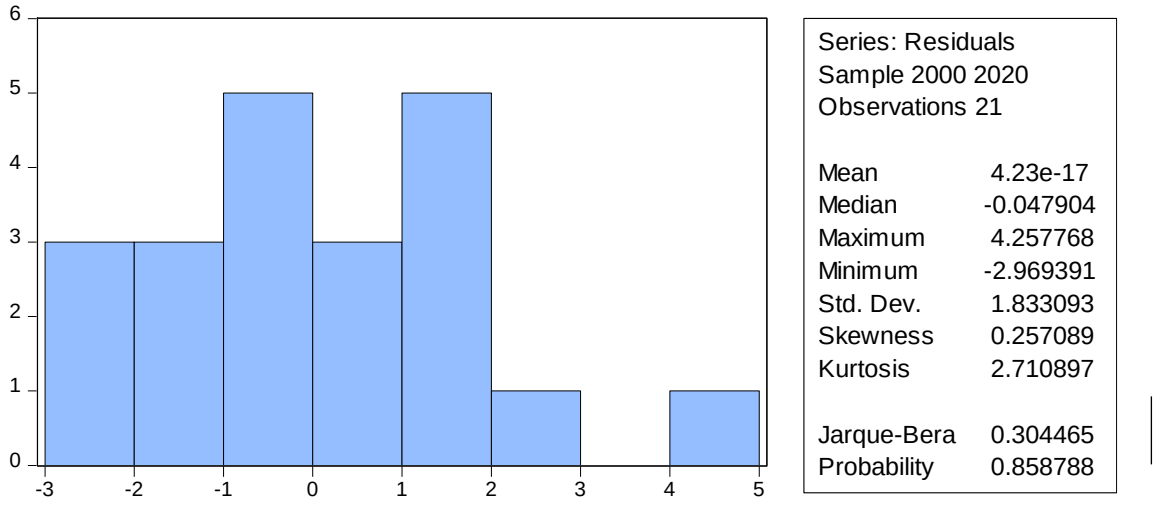

البواقي تتوزع طبيعيا.

بما أن النموذج صالح من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ومن الناحية القياسية فإن هذا النموذج قابل للتحليل .

مناقشة النتائج:

حيث تطرقناوتوصلنا إلى أن أهم العوامل المؤثرة على معدل التضخم خلال الفترة 2000-2022 وهي:

مؤشر الناتج المحلي الاجمالي لها علاقة عكسية مع معدل التضخم بحيث كلما اقترب المؤشر من الواحد(1) كلما زاد معدل التضخم

خلاصة الفصل:

تشير كل الأرقام والإحصائيات إلى أن كل عوامل ومؤشرات التنويع الاقتصادي متوفرة بالشكل الكافي لكنها لا تحقق الاثر الكبير على معدل التضخم، حاولنا في هذا الفصل تقديم دراسة قياسية اثر التنويع الاقتصاديعل معدل التضخم في الجزائر من 2000 إلى 2022 بالاعتماد على برنامج eviews10 فقمنا بتحديد الإطار النظري للدراسة القياس كما قدمنا الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة من حيث تقديم متغيرات الدراسة وأخيرا قدمنا الدراسة القياسية ثم ناقشنا النتائج التي توصلنا إليها.

الخاتمة العامة

خاتـــمـــة

من خلال دراستنا العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020 توصلنا إلى النتائج التالية:

بعد تأميم لقطاع محروقات ومع بداية التسعينات هيمنت الصادرات من المحروقات على اكثر من 95٪ ورغم الاهتمام بعدت قطاعات، وتفعيل القطاع الصناعي في فترة التسعينات ، حيث ساهم ذلك الاهتمام في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة ،إلا إن اعتماد الجزائر على عائدات النفط، مع انخفاض التدريجي لأسعار البرميل من البترول أثر عليها بشكل سلبي، أدى ذلك الى حدوت اختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية في الجزائر، واختلال هيكل الميزانية وميزان المدفوعات.

ويعتبر قطاع محروقات رئة الاقتصاد الجزائري باعتباره مصدرا للتمويل و رؤوس الأموال بالعملة الصعبة حيث ان هناك علاقة ارتباط قوية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، ان النتائج التي تحصنا عليها من خلال الدراسة القياسية، أبرزت هيمنة قطاع المحروقات على التنويع الاقتصادي، وتسبب دور سعر برميل البترول في التأثير على ذلك.

كما أظهرت النتائج مدى محدودية التنويع الاقتصادي في التاثير على معدل التضخم في الجزائر وهذا ما يؤكده نقص الكبير في تنويع الاقتصادي واعتماد على مدا خيل قطاع المحروقات من جهة اخرى على الجزائر إعادة النظر في وضعيتها الاقتصادية وذلك بتوجه إلى سياسة التنويع الاقتصادي غير مبنية على اسعار ومداخيل المحروقات.

بحيث قمنا بدراسة هذه الموضوع من خلال فصلين لهذه الدراسة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نقد وتفسير الفرضيات ،واختبارها و الاقتراحات و أفاق البحث كما يلي :

أولا – نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدا والتي جمعة بين الدراسة النظرية من جهة و الدراسة القياسية من جهة أخ رى، وقد توصلا أتناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية :

- التنويع الاقتصادي و معدل التضخم أمران مهمان ولهما دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية

والاعتماد على صادرات محروقات يؤدي لعدم استقرار في إيرادات نتيجة تقلبات أسعار النفط.

- حتمية التنويع الاقتصادي بتفعيل القطاعات الإنتاجية لتحقيق الاستقرار في موازنة العامة .

ثانيا: النتائج القياسية :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج القياسية التالية:

- وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم بحيث، بحث كلما اقترب مؤشر التنويع الى الواحد ارتفع معدل التضخم.

ثالثا: اقتراحات و توصيات

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن صياغة توصيات التالية :

- دعم القطاعات الاقتصادية ووضع استراتيجية واضحة الأهداف وفق كل ما يحتاجه كل قطاع.

- تنويع الاستثمارات سوآءا محلية اواجنبية وخاصة الاستثمارات الضخمة واستثمارات البنية التحتية.
- ضرورة التنويع في مصادر الدخل الوطني، والابتعاد على الاعتماد الكلي على إيرادات النفط ،الموارد التي مستقرة في أسعاره .

رابعا: أفاق الدراسة (نظر مستقبلية):

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية و التطبيقية قدر الإمكان، ومن اجل مواصلة البحث في هذا الموضوع نقترح بعض المواضيع كأفاق مستقبلية للدارسة وأهمها :

- بدائل تنويع الاقتصادي خارج المحروقات في ظل الازمة النفطية.
- تفعيل برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لدول ذات المورد واحد في تحقيق التنمية .

وأمل في الأخير أن نكون قد وفقا في اختيار الموضوع البحث ومعالجته ،والله ولي التوفيق .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

ابن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، د. ت، ص 3.

إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، الطبعة01 2011 ص 79 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن

[1]. أسامة الغولي، شهاب مجدي ،مبادئ النقود والبنوك،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،1997، ص .85.

[1]. أحمد محمد عادل عبد العزيز،" أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر دراسة قياسية،" مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي،

جون مينركينز ،النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ،1991، ص.ص434-435

- حمد بكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015 ص 6

[1]. خالد الوزني، أحمد الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6 عمان، دار وائل للنشر ،2003، ص .249.

فؤاد هاشم عوض ،اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة ،1976ص .81.

قابوشفريال ،اثار التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة (1990-2015) ، ص46.

[1]. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر :أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1980 ، ص.57

[1]. رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، الكويت ،1998، ص ص425-426.

زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي ،أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ،2003، ص .246.

سهير معتوق محمود ،النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،1989، ص .26.

[11]. ضياء مجيد الموسوي ،الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،2000ص. 219-220.

[1]. عادل أحمد حشيش ،أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1992ص .201.

[1]غازي حسين عناية ،التضخم المالي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،1985، ص .14.

□دوح عوض ا□طيب،التنويع والنمو□ الاقتصاد السعودي،ا□ؤ□ر الأول لكليات إدارة الأعمال□امعات دول□لس التعاون لدول ا□ليج العر□ سنة 2014 ص10-14[1]

[1]. مجدي عبد الفتاح سليمان ،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع ،2003، ص .33.

[1]. منشورات جامعة دمشق ،الاقتصاد النقدي، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق ،2009-2010، ص .73.

محمد عزت غزلان ،اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت ،2002، ص .291

[1]. مصطفى رشدي شيحة ،الاقتصاد النقدي والمصرفي،)ط5، الدار الجامعية ،1985(، ص .252.

[1]. مجدي عبد الفتاح سليمان ،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والتوزيع ،2003، ص .33.

[1]. نبيل الروبي ،نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ،1984، ص .25.

ناظم محمد نوري الشمري ،النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،1999، ص .252.

وضاح نجيب رجب ،التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس ،2011، ص .38-39

الملتقيات والدوريات والمجلات والتقارير:

1. اللجنة الإقتصاديةوالإجتماعية لغربي أسيا، التنويع الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، 2001،ص12 الأمم المتحدة- نيويورك
2. أسماء بللعما، دحمان عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المثدرة للنفط، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3 .11،ص 2020الحميد بن باديس، مستغانم
3. بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،)عدد13، جامعة بسكرة، جوان 2013(، ص .212. وبن ي وسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،)عدد16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014(، ص .33. بنك الجزائر، تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 9.
4. [1].[1]. بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"،)تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015(، ص .16.
5.

6. بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، عرض تجارب بعض الدول، المجلة 3 . العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة(الجزائر) 2020139العدد
7. ضيف أحمد، عزوز أحمد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 2 . 22،ص 2018،جامعة البويرة ،الجزائر ،19العدد

8. رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر) 2000-2011("، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013، ص 204.
1-زرموت خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، العدد 1 . ص1187 ، 2017 ،جامعة الجزائر03
[1]. علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970-2009" مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر ،2012، ص .68.

[1]. عامر كمال، "نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال ،"مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 2، 2014، ص .134.
[1]. محمد كريم قروف، "السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2011/1999" مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، لعدد 14، الدنمارك ،ص .253.
محمد كريم قروف، " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2011/1999("، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، عدد 14، الدنمارك ،2013، ص 272

موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه ،"مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول ،1999، ص 34.
[1]. معايير تحديد أنواع التضخم، منتدى التمويل الإسلامي، تم التحميل على الموقع:
،www.islaminfo.yoo7.com>t8topic

الرسائل الجامعية:

أطروحات الدكتوراه:

1. لعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أدرار–احمد دراية . 12ص ،2017،2018بوعافية سمير،
2. تومي صالح، " النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000"، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،2022 ص 112-113
.3
.4 جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2008-2012) اطروحة دكتوراه علوم التسيير تخصص الإدارة المالية ، 2021/2020 جامعة الجزائر3 ص-16-17
.5 زياد عزالدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، "التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة2003-2013("، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،)المجلد11- العدد 2015/33، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ص-ص .201- 204.
.6

7. ميخاليف أسماء، " محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص 52

8. 1-كوري سيدي أحمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية . 2012 /2011 ، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، ص64

9.

10. رسائل الماجستير:

صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012 1 ، رسالة ماجستير2014 /2013 ، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ص 15.

[1].بوخاتم صديق، بن مريم محمد، أثر التوزيع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية. خلال الفترة 1980-2018 ص.46 47 ،جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر 02 ،.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

[1].AchourTaniYamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

3. Bali Hamid, inflation et mal-développement en Algérie, (Alger : OPU, 1993), p. 70.

[1]Bernard Landais, Leçons de politique monétaire, (De Boeck, Bruxelles, .)2008:.

[1]. Bernard landais, leçons de politique monétaire, (de Boeck, Bruxelles, 2008), p. 20.

[1] . BouhassounZahira, « la relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen algérie, 2013/2014, p 256.

[1] Boutalebkouider, politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne, (l'office des publications universitaires, alger, 2013), p. .782

. Fonds monétaire international, « algérie : rapport des services du FMI [1] pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV », (rapport du FMI n 75.201111/39, Mars 2011), p

[1]. Gérard Bramoullé, Dominique Augey, Economie monétaire, (édition dalloz, paris, 1998), p. 239.

[1]. Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, principes de l'économie, (2éme édition européenne, De Boeck, Belgique,
2011), p. 30.

[1]. Hossein Asgharpur and authers, « The relationships between interest rates and inflation changes : an analysis of long –term interest rate dynamics in developing countries», International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007), p. 2-.3

. « le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers [1] a fin septembre 2009 » ministredes finances,(direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009), p 12.

-M. Friedman, the Quantity theory of Money, A Restatement. In M.Friedman, edition, studies in the quantity theory of money, the University of chicago, press, 1956.

[1]. Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, « Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances », Casualtyactuarial society, (Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012), p. 3.

[1]. Sophie Brana, Michel Cazals, op. cit, p. 41